جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

بدائل نمو الإقتصاد الجزائري في ظل إنهيار أسعار المحروقات

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاد وتنمية

إعداد الطالبتين:

- بركة تركية
- بن ماحي سعاد

تحت إشراف الأستاذ:

د. سدي علـي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية 2016م-2017م

كلمة شكر

قال تعالى:

﴿...قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ...﴾.

(الأحقاف: 15)

- الحمد لله رب العالمين الذي وفّقنا إلى إنجاز هذا البحث المتواضع
- الشكر الجزيل للأب الروحي لهذا البحث، الذي سهر عليه توجيها وتصويبا وتدقيقا حتى بات عملا يُقرأ

الأستاذ المشرف: سدي علي

لك منّي كل الثناء والتقدير

حفظك الله ورعاك

- الشكر لكل من كان سببا في إنجاز هذا العمل بقول أو توجيه أو دعم

ألف شكر لكم

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين باستثناء تركية التي تطلب من متصفع هذه المذكرة أن يترحم على والدتها وأن يدعوا لها الله أن يتغمد روحها ويسكنها فسيح جناته، وإلى عائلة بن ماحي وإلى الوالدين الكريمين وإلى ابنة أخي رازان،

وأصدقائنا وكل من يعرفنا،

والى كل من يتصفع هذه المذكرة،

والى أسرة العلوم الاقتصادية وخاصة قسم اقتصاد التنمية.

الملخص:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية والغير اقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي وبذلك مؤشر من مؤشرات رخائها كما يعتبر بديل تنموي في ضل الأزمة البترولية، ولقد لخصنا بعض بدائل النمو في الجزائر كالاقتصاد الزراعي الذي يمثل مجالا مهما للبحث والدراسة لما يحويه من خصائص تنعكس بشكل كبير على الاقتصاد، والسياحة التي تعتبر بديلا استراتيجيا للاقتصاد الجزائري، نظرا لأهميتها من ناحية اقتصادية واجتماعية وثقافية ومد جسور التعاون بين البلدان لذلك زادت أهمية الدول بهذا القطاع. الصناعة هي الأخرى من أهم البدائل الاقتصادية أو بعبارة أخرى تعتبر الوتر الحساس للاقتصاد لما تحتويه من صناعات خفيفة وثقيلة، الخدمات، اقتصاد المعرفة، الطاقة الشمسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر كلها من بدائل النمو.

بعبارة أخرى يمكن القول أنه لا يمكن الاستغناء على أي بديل من بدائل النمو لان كل واحدة من هذه البدائل مكملة للأخرى.

محتويات البحث

محتويات البحث

كلمة شكر

محتويات البحث

قائمة الجداول والأشكال

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

محتويات البحث..... 5

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأوّل: ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد: 2

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول النمو: 3

المطلب الأول: تعريف النمو: 3

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي: 4

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي: 5

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي..... 9

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية 9

المطلب الثاني: النظرية الكنزية: 10

المطلب الثالث: نظرية النمو المتوازن: 11

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي..... 13

المطلب الأول: نموذج ها ر ود- دومر للنمو 13

المطلب الثاني: نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة: 16

المطلب الثالث: نموذج روبنسون 17

خلاصة الفصل: 19

الفصل الثّاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري

تمهيد 21
المبحث الأول : تطور الاقتصاد الجزائري..... 22
المطلب الأول : نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري 22
المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري منذ 1986 23
المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الجزائري 24
المبحث الثاني: الصادرات خارج نطاق المحروقات 27
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي 28
المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات..... 31
المطلب الثالث: تخفيف تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات 34
المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائري..... 36
المطلب الأول: مرحلة التصحيح والتعديل الهيكلي (1986 -1999): 36
المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية المتبعة..... 38
المطلب الثالث: تقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية 40
خلاصة الفصل: 42

الفصل الثالث: بدائل أخرى للنمو في الجزائر

تمهيد 44
المبحث الأول: الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري: 45
المطلب الأول:مفهوم الزراعة 45
المطلب الثاني: أهمية وخصائص القطاع الزراعي. 46
المطلب الثالث: الإصلاحات الزراعية: 48
المبحث الثاني: السياحة كبديل إستراتيجي للاقتصاد الجزائري: 49
المطلب الأول: مفهوم وأهمية السياحة 49

محتويات البحث

المطلب الثاني:واقع وأفاق السياحة في الجزائر 54
المطلب الثالث: قوى العرض والطلب السياحي وأثرهما في السوق السياحية..... 56
المبحث الثالث:بدائل أخرى للتنمية في الجزائر 60
المطلب الأول: الصناعة والتصنيع..... 60
المطلب الثاني: الخدمات..... 62
خلاصة الفصل 68
خاتمة 70
قائمة المصادر والمراجع 74

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(2-3)	السياحة كنظام	54

المقدمة العامة

لقد أصبح النمو الاقتصادي يشكل اهتماما كبيرا للاقتصاديين بسبب التطورات التي عرفها العالم في مختلف المجالات، كتراكم الاكتشافات العلمية والتقنية، حيث أن هذه التطورات أدت إلى تحول الوجه الاقتصادي والاجتماعي للعديد من البلدان التي كانت تعيش ركودا اقتصاديا، والتي أصبحت تسعى إلى تطوير وتفعيل نظامها الاقتصادي للوصول إلى أفضل نمو اقتصادي ممكن. والذي هو مؤشر نجاح الحكومات والذي تسعى إلى تحقيقه في البلدان سواء المتقدمة أو النامية، حيث يتم يعمل على توسيع مجالات العمل، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات، والعدالة في توزيع المداخيل بين ألأفراد والتحسين في المستوى المعيشي للمجتمع. والنمو الاقتصادي يكون بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضية.

والجزائر كبلد نامي تطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح بالاعتماد على نشاط تصديري واحد لا يكفي، فقطاع المحروقات قطاع حساس يصعب على الدولة الاعتماد عليه نظرا للتقلبات المرهونة بعوامل خارجية وجيوستراتيجية في سوق النفط.

إن العمل على تنمية الصادرات خارج المحروقات من شأنه أن يساهم في تطوير بعض القطاعات التي تدعم الاقتصاد وتدفعه نحو التقدم.

حيث أن بدائل النمو من زراعة وصناعة وبدائل أخرى كالسياحة والخدمات هي بمثابة ركائز أساسية لبناء اقتصاد صلب قادر على مواجهة التقلبات الحاصلة في العالم وخاصة في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تتعرض لها البلدان ذات الاقتصاد ألريعي. ومن هنا يطرح التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة:

الاشكالية:

مامدى إمكانية تحقيق بدائل النمو لقفزة اقتصادية خارج نطاق المحروقات ؟

الأسئلة الفرعية:

أ- في ما تتمثل بدائل النمو وهل تحقق قفزة اقتصادية للاقتصاد الجزائري.

ب- هل تعبر الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري.

ج- هل تطوير الصادرات خارج نطاق المحروقات قادر على تغطية النقص الحاصل في الاقتصاد الجزائري .

فرضيات البحث:

كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة نقوم بصياغة لفرضيات التالية :

أ- على الجزائر انتهاج سياسة بدائل النمو المتمثلة في الزراعة ،السياحة،الصناعة وبعض من البدائل الأخرى كالخدمات والاقتصاد المعرفي، كما يمكن أن تحقق قفزة اقتصادية للاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات المفاجئة في سوق المحروقات.

ب –تعتبر الزراعة الوتر الحساس لأي اقتصاد فعلى الجزائر تطوير هذا البديل.

ج- تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات تعد إحدى بدائل النمو في الجزائر وذلك للتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

المنهج المستخدم:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليل من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة ببدائل النمو في ظل انهيار أسعار المحروقات، فقد اعتمدنا على المعطيات المتوفرة من خلال عرض كامل لمفهوم النمو وجملة من البدائل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تغطية النقص الذي تغطيه بدائل النمو في ظل انهيار أسعار المحروقات، حيث بينا أنه لا يجب الاعتماد على قطاع المحروقات وجعله الركيزة الأساسية للاقتصاد وخاصة في ظل التغيرات المفاجئة لأسعار النفط التي لا تعرف ثباتا في قيمتها، ومواجهة أي طارئ سواء مستمر أو مؤقت في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والتضخم.

أهداف البحث:

تتمثل أهم الأهداف التي نصبوا إلى تحقيقها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في :

أ- التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والنماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي

ب- التركيز على الرفع من وتيرة الصادرات خارج نطاق المحروقات.

ج- وضع جملة من البدائل الخاصة بالنمو.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد اخترنا هذا الموضوع لجملة من الأسباب وتتمثل في:

- التعريف بالنمو الاقتصادي.

- أهمية النمو الاقتصادي في النهوض بالبلدان نحوى التقدم.

- البحث عن بدائل أخرى للنمو،والتقدم الذي تحققه من خلال الاعتماد على عدة قطاعات تصديرية وهو ما يدخل في صلب تخصصنا.

صعوبات البحث:

- من الصعوبات التي واجهتنا خلال قيامنا بهذه الدراسة نقص المراجع الخاصة بالموضوع وخاصة المراجع المتعلقة تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري مما اضطررنا إلى اللجوء الاستعانة بالمذكرات.

تقسيم البحث:

وللتفصيل أكثر في الموضوع سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول. سنتطرق في الفصل الأول إلى ذكر مختلف المفاهيم والمقاييس المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وكذا مختلف النظريات والنماذج الخاصة أيضا بالنمو. بينما افصل الثاني فتناول مفهوم الاقتصاد الجزائري وطبيعته وخصائصه، وكذا التنويع الاقتصادي مفهومه ومبادئه، والعمل على تطوير الصادرات خارج نطاق المحروقات. الفصل الثالث تناول بدائل النمو

الاقتصاد الجزائري من زراعة وصناعة وسياحة وخدمات تكنولوجيا ومعرفة واقتصاد معرفي لبناء اقتصاد معتمد على عدة قطاعات وذلك خارج نطاق المحروقات.

الفصل الأوّل

ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية التي تؤدي إلى تطوره كعامل البحث العلمي، الصحة والتعليم، إنشاء مؤسسات ذات الكفاءة العالية ...الخ. حيث أن النمو الاقتصادي هو مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل كما يعرف بأنه "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"وبالتالي يمكننا القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الركيزة الأساسية لاقتصاد أي بلد ما فهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا للتقدم الاقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان. وغير مصاحب للتقدم الاقتصادي إذا كان معدل النمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان بينما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو عندها يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول النمو:

يستخدم مفهوم النمو الاقتصادي للتعبير في كثير من الأحيان عن التنمية الاقتصادية ويتم الخلط في كثير من الأحيان بينهما وفي هذا البند سنحاول وبإيجاز توضيخ مفهوم النمو وخصائص النمو الاقتصادي بهدف التفريق بينه وبين التنمية الاقتصادية من اجل تسيير البحث والدراسة في موضوعنا الرئيسي.

المطلب الأول: تعريف النمو:

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما أضيق بكثير من التنمية الاقتصادية وهو يعني الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها: التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا والتحسين في كمية هذه الموارد ومستواها والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج كل هدا سيؤدي بالضرورة إلى الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من الاقتصادية في أي بلد، ويقاس النمو الاقتصادي في أي بلد بمقدار الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، والنمو الاقتصادي قد يكون موسوعا يتساوى فيه معدل نمو عدد السكان في بلد ما مع معدل نمو دخول الأفراد مما يعني أن هذه الدخول تعتبر شبه ساكنة لا تتغير، وقد يكون النمو مكثفا يزيد فيه معدل نمو الأفراد عن معدل نمو عدد السكان مما يعني نزع صفة السكون عن دخول الأفراد لذا فهي مرتفعة يمكن بواسطتها تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد.

مما سبق يمكن الاستنتاج أن النمو الاقتصادي هو مفهوم يتعلق بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة والتنمية الاقتصادية تتعلق بالبلدان النامية أو تلك التي في طور النمو حيث أن بعض البلدان النامية قد تحقق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي في بعض السنوات ولكنها لاتصل إلى التنمية الاقتصادية المطلوبة أي أن هناك نمو بدون تنمية في هذه البلدان، ولعل السبب في ذلك وجود موارد اقتصادية غير مستغلة في هذه البلدان يمكن استغلالها تدريجيا مما قد يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال فترة زمنية معينة

ولكن هذه المعدلات لا تؤدي بالضرورة إلى تنمية اقتصادية خلال نفس الفترة، ويمكن تحديد معدلات النمو الاقتصادي في بلد ما اعتمادا على طريقتين رئيسيتين هما :

إيجاد معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (صافي الناتج القومي)الذي يقيس بالدرجة الأولى مدى التوسع في الإنتاج لبلد ما.

2-إيجاد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يعبر عن تطور مستوى معيشة الأفراد في بلد ما.

عند التمعن في هاتين الطريقتين لإيجاد معدل النمو الاقتصادي في بلد ما نجد أن محور هذا النمو في الواقع يتعلق بالإجراءات الاقتصادية التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لهذا البلد[1].

أبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو: توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها. كما يمكن إعطاء تعريف شامل وواضح للنمو وهو كما يلي:

هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، كم يحقق زيادة في متوسط نصيب الفردي من الدخل الحقيقي[2].

ومنه يمكن القول أن التنمية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ماحققه المجتمع من نمو اقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما.

1 - علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ط1، ص39 -40.

2- بناني فتحية، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة ماجستير، اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2008-2009، ص 3.

1- الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس لقياس معدل النمو الاقتصاد.حيث أن هذا الأخير يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين الفترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس، إلا أن هذا القياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه)قد تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني نمو اقتصاديات عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلف اقتصاديات عن انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

2- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي. فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

3- متوسط الدخل (الدخل الفردي):

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقصه دقة إحصائيات السكان والأفراد[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة على الرغم من عدم وجود أية مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، ومن أهمها:

1-الموارد الطبيعية:

وهي ما يمكن استغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات... وغيرها مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهده الموارد

ويشمل عامل الطبيعة نوعية هذه الموارد إضافة إلى كميتها فالنوعية الرديئة من الموارد غير المناسبة لحاجات المجتمع إذ لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها، وتمتاز الموارد

1-بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص5-6.

الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغيير كمياتها ونوعياتها حيث يمكن لبعض الموارد أن لا تتجدد كما يمكن للبعض أن يزداد نتيجة تطوريها وهدا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد ودلك على حساب التضحية ببعض الموارد .

-الموارد البشرية:

ويتمثل هدا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، ولهدا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة تحديد معدل الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

الناتج القومي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان.

وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي أهمها:

معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد.

أ- المستوى الصحي للفرد الذي ينجز العمل.

ب- المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل.

ج- المهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل.

د- كمية ونوعية المصادر المتاحة في إنجاز العمل.

هـ- كمية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل.

و- مستوى التنظيم والإدارة في العمل.

ز- نوعية العلاقات الإنسانية[1].

3-عامل رأس المال:

يتعلق هدا المورد كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبني التحتية كالطرق والمدارس والمستشفيات والجامعات وغيرها ... .

4- مستوى التقدم التكنولوجي:

من يعتبر أهم العوامل النوعية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي لأي بلد، وجوهر هدا العامل يكمن في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي وأدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، ولسرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية التكنولوجية الحديثة، والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي لا يجب حصرهما في جانب و، بل يجب أن يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويقية التي تؤثر في النمو الاقتصادي وآلياته.

5-التخصيص وتقسيم العمل: إن مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الذي تنادى به أدم سميث مند عام 1776 إذ يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصيص في هدا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الكفاءة الإنتاجية للعامل.

والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر أدم سميث، ودلك بسبب محدودية حجم الأسواق في هده الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز العمليات ستكون عالية.

6-البيئة الاقتصادية: إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أية دولة ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة من العوامل التي تساند تحقيق النمو الاقتصادي

1-علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق ذكره، ص 41-43.

كوجود نظام مصرفي كفؤ وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي ووجود نظام ضريبي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة عمليات الاستثمار والتوسع في هدا الاستثمار، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم والنمو الاقتصادي[1].

1- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق ذكره، ص 43-45.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

لاحظنا أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية وعلى الرغم من هدا الاختلاف فقد وضحنا بأن البعض مازال يخلط بينهما لدا سنكتفي في هدا البند لتجنب التكرار وبأمل الإفادة الأكبر بذكر النظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي .

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

تشير الدراسات إلى أنه في بداية انطلاق الحضارة الإنسانية وتطورها تطورت بعض الأمم فكرة اقتصادية وتمثل نواة النمو الاقتصادي بمفهومه الحديث.

تتمثل في إنتاج فائض معين من الإنتاج فوق حد الكفاف يمكن تنميته والحفاظ عليه للاستخدام في المشروعات التي تعود بالفائدة على الأفراد

فقد ظهرت عدة مدارس اقتصادية عبر العصور لها علاقة بشكل أو بأخر بظواهر النمو الاقتصادي منها المدرسة التجارية في القرن 17ميلادي (48) التي أشارت إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق عبر التجارة من خلال جدب أكبر كمية من المعادن النفيسة.وبعد هده المدرسة جاءت مدرسة أخرى في أوائل القرن 18ميلادي هي المدرسة الطبيعية (38) والتي نادت بمبدأ الحرية الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل المنافسة الطبيعية التي يفرضها النظام الطبيعي دون تدخل الدولة لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد.

وبعد دلك جاءت المدرسة الكلاسيكية التي من أشهر روادها "أدم سميث –دافيد ريكاردو– مالثيوس"بينت النظرية الكلاسيكية على أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال حرية التجارة بين الدول والتي تستعمل على توسيع الأسواق للمنتجات مما يساعد على زيادة التخصص في العمل وعلى تقسيم هدا العمل حيث يؤدي دلك إلى زيادة الإنتاجية كما أن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى في أدنى المستويات ستؤدي إلى زيادة المبادرات الاقتصادية من قبل أفراد المجتمع.ونادت هده النظرية بإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل لرأس المال الذي اعتبرت تراكمه هوا لمحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية وللموارد الطبيعية وللتكنولوجيا.

المطلب الثاني: النظرية الكنزية:

وضع جون مينا رد كينز (1883 –1946) مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي وكان أول ما نادى به كينز في هدا المجال هو سيادة السوق للتخلص من الكساد الاقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية حيث كانت معظم أفكاره محاولات لوضع الحلول المناسبة للتخلص من هدا الكساد سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي، كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز بناء على نظرية مالثيوس المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار[1].

كما شارك سميث مشاركة فعالة في وضع اللبنات الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية، وقائمة بذاتها وإنما كانت دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي في كتابه ثروة الأمم وتتمثل أهم الأفكار التي جاء بها سميث في النمو الاقتصادي فيما يلي:

1-الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج وهي العمل، رأسمال، الموارد الطبيعية، (الأرض). التقدم الفني وتوافر البيئة الدافعة للنمو في المجتمع.

2-يمثل تراكم رأس لمال أساس نظرية سميث في النمو الاقتصادي .

3-التخصيص وتقسيم العمل سيكملان على زيادة الكفاءة الانتاجية للعامل ويتوقف نجاح ذلك على سعة السوق[2].

1 – جدوع علي الشرفات، مرجع سابق ذكره، 46-47.

2 – بناني فتحية، السياسة النقدية، مرجع سابق ذكره، ص11-12.

المطلب الثالث: نظرية النمو المتوازن:

وهي للاقتصادي ر وزنشتاين ر ودان ومفاد نظريته :لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لابد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم للاقتصاد ببرامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة.

حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد[1].

وهي من أهم النظريات التي هي أقرب لأتكون إستراتيجية للنمو الاقتصادي وليس فقط مجرد نظرية، وهي تعني أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة القطاعات الاقتصاد أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاع الاقتصاد المختلفة كل حسب حاجته ودلك لأن قطاعات الاقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الأخرى فإن توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق النمو مما يؤدي إلى أن يكون هدا الاقتصاد قويا لكافة قطاعاته ودلك من خلال عملية التنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذاتها[2].

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب. ذلك لأن جهة العرض تعمل على التأكيد على جميع القطاعات المرتبطة يبعضها البعض في أن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، إما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان.كما تقود هذه الجبهة العريضة من الاستثمارات إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات، وتقسيم أفضل للعمل[3].

1 – جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات www.alakah.net تاريخ الاطلاع (2017/02/12)

2 – كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية– دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2012–2013ن ص64.

3 – مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2007 ، ط1، ص 64.

كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة[1].

1 – فارس رشيد ألبياتي، مفاهيم واتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار السواقي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2015، ص 68.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

لقد مر تاريخ نماذج النمو بمراحل عديدة، من "أدم سميث"وريكاردو"وماركس"إلى التيارات الفكرية المعاصرة، ولم تتضمن النظرية العامة لكينز على أي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي، وقد ترك هدا الموضوع إلى من أتى بعده.مثل"هارود– ودومر"وجون روبنسون، وآخرون الدين اعتمدوا ويعتمدوا الأدوات الكنزية ليقيموا عليها نماذج النمو.

المطلب الأول: نموذج ها ر ود– دومر للنمو

يقوم نموذج "ها ر ود – د ومر" للنمو الاقتصادي على التجارب المستمدة من الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، و يهدف كل من هدين النموذجين إلى تحليل متطلبات النمو المستقر في الاقتصاديات المتطورة.

متطلبات النمو المستقر: يدرس النموذجان إمكانية الوصول إلى معدل مستقر للنمو الدخل.ويؤكدان على أهمية الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي، فيشيران إلى الطابع المزدوج للاستثمار.فمن ناحية أن الاستثمار يخلق الدخل عن طريق أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل، التي تحدد بقيمة المضاعف.ومن الناحية الثانية، أن ألاستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد **الطلب**"والحالة الثانية بمفهوم "**أثر العرض**"وتؤدي الزيادة في صافي الاستثمار إلى زيادة في كل من الدخل الحقيقي والإنتاج.

والوصول إلى مستوى توازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام في الفترة الطويلة لابد من أن يكون التوسع في الدخل الحقيقي والإنتاج موازيا إلى التوسع في الطاقات الإنتاجية للتجهيزات الرأسمالية.وعلى دلك أن الحفاظ على مستوى الاستخدام التام في الفترة الطويلة يتطلب نموا متواصلا في صافي الاستثمار، إضافة إلى تحقيق نمو متواصلا في الدخل بمعدل يكفي لتشغيل التجهيزات الرأسمالية بكامل طاقتها وتغيير عن هده الحالة بمفهوم"معدل النمو المرغوب"أو"معدل النمو بالطاقة الكاملة"[1]

1 – ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد(مذاهب، أنظمة، نظريات اقتصادية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزء1، ص89.

نموذج دومر:

يقوم بناء النموذج د ومر على السؤال التالي:طالما أن الاستثمار يخلف الدخل من جهة، ويزيد الطاقة الإنتاجية من جهة أخرى، فما هو المعدل المطلوب للزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الإنتاجية للوصول إلى مستوى الاستخدام التام ة وكان جواب دومر على السؤال هو العمل على ربط الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال الاستثمار.

الزيادة في الطاقة الإنتاجية:

قام دومر بتوضيح جانب الطلب بشكل التالي، حيث يرمز إلى المعدل السنوي للاستثمار بالمقدار(**I**)، والطاقة الإنتاجية لكل دولار مستثمر في الأجهزة الرأسمالية الجديدة بالمقدار(**S**) .

وعلى ذلك فإن الطاقة الإنتاجية للاستثمار عن كل دولار مستثمر سيكون مساويا إلى المقدار (**A.S**) من الدولارات في كل سنة.

الزيادة المطلوبة في الطلب الكلي:

يعتمد الطلب الكلي على قيمة المضاعف الكينزي. يرمز إلى الزيادة في الدخل بالمقدار(**Y**)، والى الزيادة في الاستثمار بالمقدار(**I**)، والى الميل الحدي للادخار بالمقدار (**a**)، ألفا، $=(\Delta s)^{\Delta}\ y)$، ثم إن الزيادة في الدخل تساوي المضاعف(**1/a**) مضروبا في الزيادة في الاستثمار.

$$\Delta_y=\Delta_I \frac{1}{a}$$

التوازن: حتى يتحقق المستوى التوازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام، لابد من إن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، وبهذا نصل إلى معادلة التوازن في النموذج .

$\Delta_I \frac{1}{a}=Ia$ وبقسمة طرفي المعادلة على المقدار (**I**)، ثم الضرب في المقدار (**a**) نحصل على:

$$\frac{\Delta I}{I}=a^{\delta}$$

حيث عنى دومر نموذجه حول النمو وفقا للإشكالية التالية:

– بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع.

وحسب دومر كإجابة على السؤال فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معدل رأس المال.

أ– جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية أي بعد حصر القطاعات الخاصة بكل منهم.

ب– جميع القرارات الاقتصادية تتم أيضا وبدون حدود زمنية مما يعطي إيحاءا بإستمراريتها.

ج– ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

كما استخلص دومر أن التوازن بين الزيادة في جانب العرض وجانب الطلب تتم وفق العلاقة التالية:

$\Delta Y = I\,\delta$ والتي تعني انه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لا بد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة[1].

نموذج هارود:

حاول البروفيسور ر.ف . هارود أن يبين في نموذجه كيف يمكن تحقيق النمو المستقر إلى العطل ويصبح الاقتصاد في حالة من عدم التوازن، تظهر عوامل تعمل على تثبيت عدم التوازن، وبالتالي يتحول الاقتصاد إما إلى حالة انكماش طويل الأمد أو إلى تضخم طويل الأمد[2].

1 – إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات نماذج إستراتيجيات) دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012، ط1، ص97-98.

2–والاس بيتر سون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، –بيروت، 1967 ، الجزء الثاني، ص363.

ويعتمد النموذج هارود على ثلاثة معادلات مختلفة النمو: الأولى، وجود معدل نمو الإنتاج فعلي معبرا عنه بالحروف ويتحدد بنسبة الادخار، وبنسبة معامل رأسمال ويشير هذا المعدل إلى التغييرات الدورية قصيرة الأجل في معدل النمو.

أما الثانية فتبين معدل النمو المرغوب به (**GW**)، ويشار إليه بالمقدار (**GW**)، وهو يعبر عن معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل في الاقتصاد. والثالثة، تبين معدل النمو الطبيعي، ويرمز له بالمقدار (**GN**)، ويعتبره "هارود دومر"قمة الرفاهية ويمكن أن يطلق عليه معدل النمو المحتمل أو معدل النمو عند مستوى الاستخدام التام[1].

ولقد غنى هارود، مثله في ذلك مثل دومار، بالشروط الضرورية للمحافظة على مساواة الادخار ألاستباقي بالاستثمار عبر الزمن.

ولكن عالج العامل الأساسي ولكن هارود بالمقابل يقيم تحليله على أساس تجاوب الإنفاق الاستثماري الجاري مع التغيير الذي يطرأ على الإنتاج أو على مستوى الدخل الحقيقي. وهو يسعى ليحد ما إذا كان معدل نمو الدخل في الماضي القريب مرتفعا بالقدر الكافي لإحداث إنفاقا استثماري قادر على امتصاص الادخار الحاصل في الفترة الجارية.

المطلب الثاني: نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

يعد هذا النموذج امتداد غير مباشر للفكر الماركسي في التنمية فهو يغزو وجود استمرارية التخلف في البلدان النامية إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الغنية والفقيرة لوجود عدم تكافؤ القوة بينهما، والذي يبقى على سيطرة دول تبعية دول الأطراف، حيث تتوافق مصالح بعض المجموعات القليلة (مثل ملاك الأراضي، الحكام العسكريين والموظفين الحكوميين ...الخ. التي تتمتع بالمداخيل المرتفعة والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية والنخب الممثلة في البرلمان في البلدان النامية مع ممثلي مصالح النظام الدولي الرأسمالي (مثل الجمعيات والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي،

1 – ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سابق ذكره، ص 89-93-95.

وهي ممثلة من طرف البلدان الغنية)، مما يجعلها تلعب دورا رئيسيا في إبطاء التنمية، الأمر الذي يترك متوسطات الدخول منخفضة ومستويات المعيشة جد متدنية، مقابل قلة التمتع بالرفاهية.

يرى كل من"بيل بارن" وقيندر فرنك "وسمير أمين " أن الرأسمالية العالمية تعمل على مساعدة الأغنياء في استغلال الفقراء عن طريق مصادرة وتحويل الفائض الاقتصادي الناجم عن العمل إلى مالكي رأسمال، وأن الشركات متعددة الجنسيات هي الوسيلة الحديثة لمصادرة فائض القيمة.

كما يؤكد "إيميل "أن التبادل غير متكافئ بين الأغنياء والفقراء، لأن الأجور هي أدنى في البلدان الفقيرة وأن عدم المساواة في الأجور هي بسب عدم تكافؤ التبادل[1].

المطلب الثالث: نموذج روبنسون

تعتبر جوان روبنسون من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ولها في ذلك إسهامات إبداعية رائدة (كتطويرها مثلا لنظرة المنافسة الاحتكارية)، حيث انطلقت في نموذجها الاقتصادي من الفروض التالية:

-إن الاقتصادي القومي يتكون من قطاعين أولهما ينتج سلع وسائل الإنتاج والثاني ينتج سلع استهلاكية.

-ثبات الفن التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية .

-إن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو .

كما تناولت جوان روبنسون في نموذجها أثار النمو السكاني المتزايد على معدل تراكم رأسمال ومعدل نمو الناتج ويرتكز تحليلها على عاملين أساسيين:

أ- ينص على أن التراكم الرأسمالي يعتمد على نمط توزيع الدخل.

ب- أن معدل استخدام العمل هو دالة في عرض رأسمال وعرض العمل.

1 - كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي في عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، مرجع سابق ذكره، ص(79-81).

حيث توصلت روبنسون في نموذجها إلى مجموعة من المعادلات :

1-……Y =L.W+K.P

2-……P= $\sqrt{\frac{Y-L.W}{K}}$

3-……Y= $\sqrt{C}+I$

4-…… $\frac{\Delta K}{K} = \frac{\Delta L}{L}$

علما أن

L= قوة العمل **I=** الاستثمار **C=** الاستهلاك

K= رصيد رأس المال **Y=** الدخل القومي الحقيقي

N= معدل الأجر $S=$ الادخار $\frac{\Delta K}{K}$ = معدل نمو رأس المال

P= معدل الربح $\frac{\Delta L}{K}$ = معدل نمو السكان[1]

1 – إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية (نظريات نماذج إستراتيجيات)، مرجع سابق ذكره، ص 104-105.

خلاصة الفصل:

باعتبار أن النمو هو احد مؤشرات قياس تقدم أي بلد، كما يعد الوسيلة الأساسية لتحريك الاقتصاد بوضع الخطط الإستراتيجية ودفعه إلى الأمام لحصد نتائج مرضية لاقتصاد ناجح.

إلا أن النمو وحده لا يكفي لاقتصاد ذو قطاع واحد بل يلزمه أن يقرن ببدائل متنوعة محكومة بخطط مدروسة حتى نجني من ورائها ثمار اقتصاد صلب تتعاقب عليه الأزمان، ليبقى اقتصاد متصدي لكافة التغييرات المختلفة.

الفصل الثاني

طبيعة الاقتصاد الجزائري

تمهيد

تميزت بداية القرن الواحد والعشرين تحولات اقتصادية هامة أثرت على اقتصاديات كل من الدول المستهلكة للنفط والدول المنتجة، وقد برزت بشكل لافت عوامل عديدة متعلقة بتزايد الطلب العالمي على النفط، أدى ذلك إلى طفرة نفطية سمحت للدول النفطية بتوفير موارد مالية كبيرة. كما عرفت السوق الدولية للمحروقات تطورات متزايدة سواء في المجال الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك أو في مجال هيكل السوق الذي عرف تحولات جذرية خاصة في أوروبا، حيث طرأ على السوق الغازية تعديلات كبيرة بما يتوافق وأهداف الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التعرف على الاقتصاد الجزائري وما الطرق التي يجب إتباعها للخروج من حالة الركود الاقتصادي.

حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إعطاء نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: تطوير الصادرات خارج نطاق المحروقات.

المبحث الأول : تطور الاقتصاد الجزائري

على الرغم من المكانة التي تحتلها الجزائر من موقع استراتيجي في الشمال الإفريقي، إلا أنها لا تزال تعيش ركودا اقتصاديا مما أدى باقتصادها إلى التدهور.

المطلب الأول : نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري

الاقتصاد الجزائري ريعي ومصدره الأساسي المحروقات مما نتج عنه في بنية الاقتصاد الجزائري باستثناء الحصة الإيجابية على مستوى عائدات النفط.

وهذا التخلف في البنية راجع إلى السوق الموازية (20% 25% من الناتج الداخلي الخام) والتأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري، مما يعني ضعف جاذبية بنته للاستثمارات الأجنبية رغم نقاط القوة التي تعرفها الجزائر، فإلى جانب إمكانية اختفاء العديد من القطاعات الإنتاجية الجزائرية فوجب تصحيح الإختلالات المسجلة وتشجيع الشفافية وعصرنة الهياكل والمنشآت، فتحرير الاقتصاد في هذا الوضع سيؤدي إلى تجميع الثروات والقطاعات الحيوية في عدد قليل من الاحتكارات. والتركيز على إصلاح المنظومة البنكية التي تمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري، ويشيد الخبراء الاقتصاديون الجزائريون على ضرورة وقف نزيف الإطارات وهروب الأدمغة نحو الخارج، فتقدر خسائر الجزائر بأكثر من 8 ملايير دولار جراء هذا النزيف.

ففي ظل هذه المستجدات تسعى الجزائر إلى وضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وهذا بالتعاون مع البنك العلمي على المدى المتوسط وفق ما يطلق عليه، فالجزائر مطالبة بالتكتل إقليميا، سواء في إطار اتحاد المغرب العربي أو السوق العربية المشتركة، قصد تكوين قوة توازن اقتصادية وسياسية مستقبلا، فالنموذج الأوربي خير مثال على التكتل الاقتصادي[1].

1-بن قاسمية عبد القادر، اثر الانفتاح الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجرية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية –جامعة تيارت، 2013-2014، ص 43

فرغم تحقيق الاقتصاد الجزائري، حيث اعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تدعيم التوازنات الكبرى واستقرار الأسعار وإنعاش سوق العمل مما يعني أن هذا الاقتصاد يشكل خطرا ومساما بالاقتصاد الوطني، فاليوم أصبح انتهاج النموذج التصديري (تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تصديري وخاصة قطاع المحروقات) أمر لا يستهان به، وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوصول والحفاظ على نسبة نمو اقتصادي عالي على المدى الطويل من خلال الاعتماد على المعرفة العلمية والتقنية.

المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري منذ 1986

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمة بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، وبالرغم من أنها كانت ولازالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة، إن الواقع الحالي للتسيير في الاقتصاد الجزائري يلزم علينا الرجوع إلى الحقيقة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا.

1- مرحلة التسيير الرأسمالي (الحر) للاقتصاد الجزائري: إن الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986م والتي مثلت خطيرا على الاقتصاد الوطني حيث انخفض سعر برميل البترول وتدهورت قيمته، بالإضافة إلى التسيير السيئ للمؤسسة وبسبب هذه النتائج سعت الجزائر إلى البحث أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية وإعطائها الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية والمادية ومن ثمة تم مناقشة قضية النظام الرأسمالي أي استقلالية المؤسسة، وفي بداية 1988م بدأت مرحلة تطبيق بعد دراسة مشاريع وقوانين حددت الحكومة شروطها ومخططاتها[1]

-إعطاء المؤسسة المسؤولية المباشرة في القيام بعملياتها الاقتصادية التجارية.

-تسيير مواردها المادية والبشرية وكذلك اختيار مسؤولياتها.

1- بن قاسمية عبد القادر، اثر الانفتاح الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ذكره، ص 44.

2- مرحلة اقتصاد السوق : عرفت العشرية الأخيرة من القرن الماضي مرحلة خطيرة، لم تعرف أبدا البلاد انزلا قات كالتي عرفتها خلال هذه الحقبة، فالأوضاع السياسية غير المستقرة أثرت بصورة سلبية على كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لقد عاش الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة هزات عدة جاءت نتيجة تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع، هجرة الإطارات والكوادر من جهة، وإفلاس المؤسسات وغلقها، وكذا تسريح عمالها من جهة أخرى، التدهور في قيمة العملة، ولكن رغم هذا وذاك بقيت الدولة صامدة أمام هذا الوضع واستمر مسئولي القطاعات الاقتصادية في إتباع أنظمة جديدة تخرج البلاد من الأزمة. وفي سنة 1990م أصدرت الدولة قانون 10/90 الخاص بالقرض والنقد وبموجبه أنشئ مجلس النقد والقروض والذي يعتبر مجلس إدارة البنك، فمن خلال هذا القانون (كان أول قانون صدر في تلك المرحلة) أدركت الدولة أن السير الأفضل للتنمية والنهوض باقتصادها هو الانتقال إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإتباع سياسة السوق الحرة ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية وإبراز نية توجهها السياسي نحو ما يسمى بـ" :اقتصاد السوق"[1].

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم لجملة من الخصائص تحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي بالشكل المطلوب أو تكون لحجز عثرة أمامه، لذلك ولمعرفة هذه الخصائص يتم التعرض لها من خلال دراسة طبيعة هذا الاقتصاد أو أداءه.

1- طبيعة الاقتصاد الجزائري

إن اللقاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري مثلما سنتطرق إليه، تفضي حقيقة لا جدال فيها كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا. ونظرا لاعتماده الأساسي على عائدات النفط المتأنية من قطاع

1 - بن قاسمية عبد القادر، أثر الانفتاح الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ذكره ص 46.

واحد وهو قطاع المحروقات، في حين أن القطاعات الأخرى خصوصا الزراعة والصناعة والسياحة تكاد تكون منعدمة.

وأن قطاع المحروقات منح الجزائر مكانة مسيطرة كونها أول منتج ومسيطر للبترول والغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط، فتعد بذلك عملاقا طاقويا في الفضاء المتوسط خاصة وأنها تعتبر الممول الثالث للإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي بعد روسيا والنرويج.

2- تطور أداء الاقتصاد الجزائري

لقد طرأ على الاقتصاد الجزائري تغييرات جذرية منذ منتصف الثمانينات إذ تحول من نظام التخطيط المركزي باحتكاره لمجمل الأنشطة الاقتصادية إلى اقتصاد يسير حسب آلية السوق.

منذ الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط سنة 1986 والأزمة الاقتصادية التي تليه، شرعت الجزائر لإدخال إصلاحات هيكلية والتي كانت بدايتها الفعلية سنة 1994 عندما تم توقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة، واستمرت هذه الإصلاحات التي أصبحت تخص كل القطاعات الاقتصادية وذلك بعد توقيع الجزائر للاتفاق الثاني مع الصندوق في ماي سنة 1995 لفترة ثلاث سنوات إلى غاية نهاية أفريل 1998 إلى أن البلد دخلت ابتداء من سنة 1992 في مرحلة من اضطرابات السياسية والأمنية غير أن من أن أولويات السلطة فأصبح الاستقرار الأمني وإرجاع السلم الاجتماعي هما الأولوية، مما جعل القضايا الاقتصادية عالقة إلى غاية عام 1994 حيث أمضت السلطات الجزائرية على عقد إعادة جدولة للديون الجزائرية العمومية مع نادي باريس بالتوازي مع إبرام عقد اتفاق جديد صندوق النقد الدولي.

قد عملت السلطات العمومية الجزائرية منذ عام 1995 على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا عن طريق وهذا عن طريق مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة ومن جهة أخرى بتامين سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

إن سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع لالتزامات الانضمام لمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي–البنك العالمي) التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد وهذا ما ينعكس على مراجعة آليات إدارة الاقتصاد وزيادة تحرير الانفتاح على المبادرات الخاصة الوطنية والأجنبية. ولقد تجسد هذا الانفتاح في السعي إلى تقليص حجم الدول والشروع في الخوصصة للقطاع العام وإزالة القيود أما تكوين مؤسسات القطاع الخاص بشكل جعل مساهمته في الناتج المحلي خارج المحروقات تصل إلى 76.56 % سنة 2006.[1]

1–زغبي نبيل، أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الاوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، ص 42–43.

المبحث الثاني: الصادرات خارج نطاق المحروقات

يشكل موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المحصول (المتوج) الواحد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة (عدد محدود من المواد الأولية أو السلع) على كل من الإنتاج والتصدير، والذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي – في ثوبه التقليدي والحديث –، حيث كانت ولازالت نتائجه تشوه أصاب الهيكل الاقتصادي في الدول المتخلفة، والذي أدى إلى انحراف المسار التنموي العديد من هذه الاقتصاديات.

إن التخصص المفرط في الإنتاج والتصدير على مستوى الاقتصاد القومي، قد امتد إلى مستويات القطاعات الإنتاجية، حيث أن القطاع الزراعي يتركز نشاطه في محصول واحد أو محصولين على الأكثر (قطن، قمح، بن، تبغ ...)، وأن قطاع الخدمات (بما فيها التوزيع) يتركز في الإدارة العامة، الدفاع، الخدمات، السياحة... الخ، فيما القطاع الصناعي التحويلي يتصف بالاعتماد على نمط واحد دون الأنماط الأخرى للتنمية، ويتخصص في نشاطات محددة بالذات. ولقد نتج عن ه ذا التخصص تشوه في البنية القطاعية للاقتصاد وتخلخلها، وهو ما يترجمه ضعف درجة الارتباط الأمامي والخلفي بين فروعه المختلفة، وكذا الازدواجية بين القطاعين التقليدي والحديث.

وانطلاقا من هذا الواقع، كان لابد من تحقيق تحولات وتغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاديات ذات المحصول الواحد، على عدة أصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتعليمية...)، وعلى مختلف المستويات (المحلية، الإقليمية، القطرية والدولية)، من خلال تبني مسارات إستراتيجية متكاملة ومستقرة للتنمية الاقتصادية، تقوم على أساس اعتماد التنويع للاقتصاد، رفع أدائه، تأمين توازنه واستقلاله.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

تهدف عملية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات. هذه القاعدة، تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي، كفؤ، توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، تحسن نوعية حياته وتحرر الاقتصاد من التبعية المتعددة الجوانب.

وبالتالي فإن مهمة التنويع الاقتصادي، تتطلب أقصى التبصر والرؤية، وذلك بالنظر إلى أنه (التنويع) في جوهره بالذات، مسألة اقتصادية الطابع، يحرك القوى الاجتماعية والسياسية السائدة في البلد، وهو ما يعني أن كل سبيل نحوه، يعني سبيلا للحلول الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في جميع الدول على اختلاف مكانتها، ومن تم فإن أداء هذه المهمة بنجاح لا يمكن أن يقتصر على وصفات عامة مطروقة، وإنما لابد من حساب اقتصادي دقيق، شامل، يأخذ بعين الاعتبار جميع الخصائص والظروف المحلية والدولية، بالإضافة إلى ذلك ضرورة الانطلاق فيه من الواقع الذي يحتاج إلى تغيير، المستقبل المنشود الذي يراد الوصول إليه، مع مراعاة جميع الموارد المتاحة والإمكانيات والوسائل لكي يتسنى انجاز الأهداف الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي.

يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية) [1].

متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج.

1 – مداخلة بدون مؤلف، التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة قالمة-8 ماي 1945، 2007-2008، ص 1-2.

ومن جانب آخر يتضمن معنى التنويع الاقتصادي زيادة توسيع عدد المنتجات أو السلع الأولية والمواد المصنوعة، التي يتعلق بها دخل البلد أو تقليص الاعتماد والتركيز عليها حسب الحالة، فمشاكل وأهداف التنويع تعتبر مشاكل وأهداف التنمية الاقتصادية، والتي يمكن تعريفها بأنها السبل المساعدة على تحويل الهيكل الاقتصادي، مع تنويع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي التام، تشغيل اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته. أما على صعيد مستويات التنويع الاقتصادي، فيمكن التعرض إلى مستويين هامين يتمثلان في:

1-تنويع الإنتاج: ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها لتحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباح أكثر في السوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا.

2-التنويع الاقتصادي :هو العملية التي تتضمن، خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع[1].

تنويع التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة ؟). فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع

1 – مداخلة بدون مؤلف، التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، مرجع سابق ذكره، ص 3.

أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي. ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيوثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا، كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات ... الخ. ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة، إن الاقتصاديات ذات المحصول الواحد، أصبحت التجارة الخارجية فيها قطاعا محركا، حيث أنها صارت بمثابة الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة الصناعية، وذلك باعتباره متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الاقتصادي في الأقطار المتخلفة، وهو ما يعني اندماج اقتصاديات المحصول الواحد في الأسواق الدولية المتقدمة وتبعيتها لهذه الأسواق، وخلال العقود الأخيرة تفاقمت ظاهرة الاختلال ألبنياني في كل من الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية للاقتصاديات المتخلفة وذلك بالتزامن مع تعاظم معدلات نمو السكان وتزايد مستلزمات التنمية، أصبحت على إثرها الصادرات أكثر تخصصا والاستيراد الأكثر تنوعا وأكبر حجما.

وبالرغم من المكانة البارزة التي تحتلها قضية التنويع الاقتصادي في سلم أولويات الدول المتخلفة على مستوى خطط وبرامج التنمية التي تنتهجها، إلا أن معالجة هذه المعضلة باءت بالفشل في أغلب تلك الاقتصاديات، لأسباب وظروف يصعب حصرها زمنيا ومكانيا، إلا أن الأكيد في هذا الصدد هو أن التنويع الاقتصادي، أصبح ضرورة ملحة، سيما بالنسبة للاقتصاديات الزراعية والاستخراجية – خاصة تلك المصدرة للنفط – من خلال العمل على إيجاد مصادر أخرى لتنويع كل من الإنتاج والتصدير.

يعرف التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية بأنه "إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير اقتصاد، غير نفطي وصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات أخرى وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية".

ومما سبق يمكن اعتماد العناصر الرئيسية التالية، التي تبلور تصور مفاهيمي خاص بعملية "التنويع الاقتصادي" على النحو التالي:

أ–التنويع الاقتصادي "التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية": إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصير ذلك الاقتصاد، سيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد، مطرد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محسوب، أو أن سعرها وعوائدها عرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة (النفط على سبيل المثال). وبالتالي التنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

ب–التنويع الاقتصادي "عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل: يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة اقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للسكان، ومتمكنة من إنتاج احتياجاتهم أو توفيرها في الحياة، تقود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي،

التنويع الاقتصادي "عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي": يتكون الاقتصاد القومي من قطاعات رئيسية، تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنائية في هيكل الاقتصاد، وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص القدرات المردودية للاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة[1].

المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات

لم يلقى التصدير خارج قطاع المحروقات اهتماما كبيرا من طرف السلطات العمومية في الجزائر، ذلك أن الريع البترولي حافظ على التوازنات الكبرى التي تضمن النمو الاقتصادي اللازم، إلا انه في ظل التقلبات التي تشهدها أسواق النفط في الأسواق العالمية وفضلا على انه طاقة غير متجددة، جعل الجزائر تغير من منظورها لتوزيع الصادرات، ومن بين أهم العوامل التي أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى التصدير خارج لمحروقات مايلي:

1 – مداخلة، التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، مرجع سابق ذكره، ص 4-6.

1-أسباب خارجية: لقد تبين أن الجزائر تواجه صعوبات كبيرة تحول دون التكيف مع التحولات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها العالم بسبب ضعف تنويع صادراتها وتتمثل هده التحولات في:

- انتشار الليبرالية وانفتاح اقتصاديات على التجارة الدولية حيث أصبح النظام الاقتصادي يرتكز على المنافسة واللامركزية في اتخاذ القرارات والمبادرة الاقتصادية.

-نمو التجارة العالمية أسرع من الإنتاج العالمي، حيث أن التجارة العالمية للسلع تضاعفت بـ 14مرة بينما الإنتاج العالمي تضاعف ب 5.5 مرة فقط خلال 45 سنة الأخيرة.

-تزايد حصة بعض الدول النامية في التجارة العالمية باستمرار مما أدى بها إلى التغلب على مشاكل التنمية وبالتالي تقليص الفارق بينها وبين الدول الصناعية شيئا فشيئا في حين أن البعض الأخر كالجزائر يعاني الضعف في حصته في التجارة العالمية نظرا للجمود الذي عرفه التبادل التجاري فيها.

-إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995 والتي تضم عن قريب اغلب دول العالم، إذ لم ترى الجزائر وغيرها من الدول البترولية (خاصة منظمة الدول المصدرة للنفط) إلى وقت قريب والحاجة للانضمام إلى هذه المنظمة التجارية العالمية نظرا لغياب سوق المنتجات الطاقوية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

2-أسباب داخلية: هناك عدة دوافع داخلية أدت بالسلطات العمومية إلى اللجوء إلى ترقية الصادرات غير النفطية منها:

2-1 اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات: حاولت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال مباشرة بناء اقتصادها الوطني، وذلك بالاعتماد على مواردها من المحروقات، فأخذت تصدر البترول والغاز بهدف الحصول على العملة الصعبة اللازمة لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية، حيث عرفت أسعار السوق البترولي خلال فترتي (1973-1974) و(1979-1980) ارتفاعا كبيرا مما جعل الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات الصادرات من المحروقات التي كانت تتراوح مابين 95% و 98% .

2-2 انهيار أسعار البترول: لقد أحدثت أزمة 1986 تدهورا كبيرا على مستوى أسعار البترول، مما جعل الدول المصدرة للبترول (OPEC) ومن بينها الجزائر تتخبط في أزمة عويصة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى اعتمادها على الأحادية في التصدير، حيث عرفت السوق البترولية انخفاضا جد محسوس في أسعار البترول في ديسمبر 1985 إلى غاية جوان 1986، وللحد من هذا الانخفاض المستمر لأسعار البترول قامت دول OPEC بعقد عدة اجتماعات غير أن الأسعار استمرت في التدهور إلى أن وصلت إلى 10 دولار للبرميل في جوان 1986، بعد ما كانت تقدر ب 30دولار للبرميل أي انخفاض بنسبة 66.66% ولقد بينت أزمة 1986 البنية الهشة للاقتصاد الوطني بتبنيه سياسة أحادية التصدير[1].

2-3 انخفاض سع الدولار: وما زاد الأمر سوءا هو انخفاض سعر الدولار الأمريكي، الذي أدى تحسن محسوس في الوضعية الاقتصادية للدول الأكثر استيرادا للبترول مثل فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان والبلدان حديثة التصنيع وبعض الدول الإفريقية، وبالمقابل تدهور الوضعية الاقتصادية للدول المصدرة للبترول وارتفاع مديونيتها كالجزائر.

2-4 توفر الجزائر على ثروات وموارد طبيعية: الموارد غير المستغلة التي تتوفر عليها الجزائر والتي إذا استغلت على أحسن شكل أصبحت موردا هاما للعملة الصعبة مثل الثروات الغابية والزراعية، كما أن مورد المحروقات هو مورد متجدد، وتطير الصادرات خارج المحروقات شرط أساسي للعودة إلى مسار اقتصادي مقبول .

كل هذه الدوافع وغيرها تجعل من غير المنطقي عقد أمال على قدرة قطاع المحروقات لتدعيم وتقوية وزن التنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني لمدة طويلة، كما يجب أن تصبح الصادرات خارج قطاع المحروقات التوجه الرئيسي للسياسة الاقتصادية الجزائرية[2].

1 – عيادي محمد، الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات دراسة قياسية للفترة 1980-2014، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة-تيارت، 2015-2016، ص 36-37.

2 – عيادي محمد، الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات دراسة قياسية للفترة 1980-2014، نفس المرجع السابق، ص38.

المطلب الثالث: تخفيف تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات

من خواص الاقتصاد النفطي تكمن المفارقة الواضحة المتمثلة في تحسين أسعار النفط وتوفير السيولة النقدية، التي يقابلها ضعف وتيرة الناتج التراكم المالي خارج قطاع المحروقات، الشيء الذي يستوجب إعادة توجيه الاقتصاد وكسر المثلث المقفل على الاقتصاد الجزائري المتمثل في إنتاج المحروقات، التصدير، استيراد السلع الاستهلاكية، والعمل على التحضير لمرحلة ما بعد حقبة النفط التي تعد ضرورة ملحة وذلك بالتركيز على العوامل الآتية:

1-تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتمد المشروع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجمع بين معيار عدد العمال ومعيار رقم الأعمال السنوية، وهي المعايير المعتمدة من الاتحاد الاروبي فقد عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع هذا الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدور الذي يمكن أن تؤديه ويتمثل في مايلي:

- تنويع مصادر الدخل

-إنتاج السلع البديلة كالواردات

-خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

-إمكانية تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، التحسين في ميزان التجاري.

-توفير فرص عمل جديدة وتقليل نسب البطالة[1].

2-تنمية مصادر الطاقة المتجددة: إن التحديات المستقبلية تجبر الجزائر على تبني سياسة طاقوية ولو بعيدة المدى، بهدف تهدف إلى تغطية جزء من احتياجات مصادر الطاقة المتجددة غير الناضبة كبديل

1- جاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 دراسة تحليلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011-2012، ص 146- 150.

عن الطاقة من المحروقات التقليدية المستعملة حتى ألان، حيث تملك الجزائر إمكانات هائلة في مجال (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، والطاقة الجيو حرارية) وبناءا على كل هذا وبالنضر إلى القدرات الهائلة للطاقات المتجددة التي تمتلكها الجزائر تستعمل هذه الطاقة في الإنارة، ضخ المياه ....الخ ومن اجل ترقية هذا النوع من الطاقات تم قانون المالية 2010 إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة، ممول بحوالي 0.5 بمجمل الإتاوة البترولية.

إن في أفاق 2020 يمكن أن تكون موعدا مهما في تطور الطاقات المتجددة بسبب وصول التطور التكنولوجي من أدنى شك إلى منتوجات من التقدم والفعالية تضمن الاستعمال الدائم للطاقة المتجددة وانتشارها واهم الأهداف المنشورة في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة نذكر منها .

– تعويض جزء مهم من طاقة المحروقات التقليدية بطاقة متجددة وغير ملوثة للجوء أي تعويض فجوة لنضوب البترول

– تقييم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة بالمناطق الصحراوية وجعلها أكثر ربحية. كما تعمل أيضا على ضمان الطاقة للجزائر في المدى البعيد والتحقيق من الاعتماد الكلي على المحروقات[1].

1 – جاج قويدر عبد الهادي، المرجع نفسه، ص 146-147.

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائري

قامت السلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات في سنة 1988، حيث تم التصديق على جملة من القوانين التي كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري، إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم يتحقق في مجملها كونها لم تأخذ في إطارها الشمولي وتبعا لذلك، تدهور الوضعية الاقتصادية، كما تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لاستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، من أجل تحقيق نمو اقتصادي.

المطلب الأول: مرحلة التصحيح والتعديل الهيكلي (1986 –1999):

أدت الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات، وذلك نتيجة لتراجع معدلات النمو، ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدل البطالة حيث ظهرت فكرة الإصلاحات وبشكل جدي سنة 1987، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- استقلالية المؤسسات العمومية؛
- خوصصة كلية للقطاع ألفلاحي سنة 1987؛
- إصلاح المنظومة البنكية والنقدية.

غير أن نتائج هذه الإصلاحات جاءت مخيبة للآمال، بل زادت استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي، –1988) [1]. إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ومحاولة استرجاع الثقة والائتمانية لها واشتراط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

1 – مساني محمود، مبارك نجاة، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تيارت، 2015-2016، ص59.

ومرت عملية الإصلاحات في الجزائر بثلاثة مراحل أساسية أهمها[1]:

– المرحلة الأولى (1989 –1991):

خلال هذه الفترة أهم النتائج المسجلة : كانت سالبة خلال سنة 1990 وتطور خدمة الديون من 7 ملايير دولار سنة 1989 إلى 9 ملايير دولار سنة 1991 انخفاض الديون الخارجية إلى 25 مليار دولار سنة 1991.

– المرحلة الثانية (1992 –1993):

ظهرت في هذه الفترة اختلالات اقتصادية من جديد حيث سجلت نتائج سلبية وهي كالتالي:

– ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى أكثر من 25 مليار دولار
– ارتفاع التضخم إلى 20.5 %.
– ارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من 20%
– انخفاض من الطاقة الإنتاجية إلى أقل من 50%
– نمو سالب الناتج المحلي الإجمالي قدر ب -2.9 %
– ارتفاع عن ديون المؤسسات العمومية تجاه البنوك إلى أكثر من 450 مليار دج، أما الاستثمار لم يتجاوز 6.2 % كمتوسط سنوي خلال الفترة.

– المرحلة الثالثة (1994 –1998):

نظرا للوضع المتدهور الذي وصلت إليه الجزائر نشر عن الحكومة بداية من أفريل 1994 بتصميم برنامجين اقتصاديين مدتهما الإجمالية أربع سنوات.

1 – مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 130.

أ – برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول) أفريل 1994 إلى 31 مارس1995:

وتتمثل أهم النتائج المحققة في هذا البرنامج في:

–انخفاض عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4 % في سنة 1994؛

–ارتفاع تسعير عملية تحرير الأسعار؛

ب – برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 – مارس 1998):

يهدف برنامج التصحيح الهيكلي إلى تحقيق عدة نتائج إيجابية تتمثل في:

–رفع معدلات النمو الاقتصادي، بعد ما كانت سالبة لفترة طويلة

–انخفاض عجز الميزانية إلى 1.4 % مقابل 4.4% عام 1994

–تقلص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى حدود 47 % نهاية 1998.

–تراجع مستمر لمعدل التضخم، حيث وصل إلى نحو 5%عند نهاية البرنامج.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية المتبعة

لقد تبنت الجزائر برنامجا إصلاحيا كثيفا من اجل إعادة النظر وتعديل سياستها الاقتصادية وهذا بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وقد شملت مايلي:

1– السياسة النقدية: قبل عملية الإصلاح الاقتصادي فإنه لا يمكن التحدث عن وجود سياسة نقدية واضحة للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، ومن الترتيبات المتفق عليها مع الصندوق تم تحديد معدل نموا لكتلة النقدية، كما تم تحسين من أدوات السياسة النقدية وإدخال أدوات النظام الاحتياطي القانوني الإجباري سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية، كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية وهذا بشكل مزايدات على القروض لسحب الأرصدة لتسهيل عمليات السوق المفتوحة في 1996,ورافق الإجراءات النقدية لتسيير مالي صارم يربط المالية العامة خلال الفترة السنوية السنوية الشيء الذي يبعد السلطات العمومية من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما يمكن من إتباع سياسة نقدية صارمة .

2- إصلاح الصرف الأجنبي: لقد أدى السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري بعقد الحسابات الخارجي للدولة وساعد ذلك على ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية. وتهدف برامج التثبيت على مستوى سوق الصرف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي حتى يصبح سعره يتم عن طريق العرض والطلب.

وكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25% من القدرة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في سوق الموازي أي جعل الدولار الأمريكي يعادل 31دينار جزائري، في الواقع فان تخفيض قيمة العملة اقل مما هو مرغوب حيث أصبح يعادل 22.5 دينار جزائري انطلاقا من سبتمبر 1991 وذلك بسبب احتياط الصرف آنذاك وكان عام 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة [1].

3- تحرير التجارة الخارجية: بدأ برنامج تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج وقد تدعيم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح للوسطاء إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول المعاملات الأجنبية وتجارة الاستيراد كما تم خفض المعدل الاعظمي للرسوم الجمر وكية من 60 % إلى 45% في أول جانفي 1997مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق.

4- تحرير الأسعار: ولقد كان نظام الإعانات المعمم والذي وصلت بنسبة 50% من الناتج الداخلي الإجمالي وكان ينطوي على مساوئ عديدة منها:

-تراكم المخزون الموجه إلى المضاربة وندرة عامة لمختلف المدعمة.

-اتساع حجم التهريب للمواد و بكميات كبيرة إلى الدول المجاورة وفي سياق إصلاح نظام الأسعار تم إلغاء الدعم من معظم المنتوجات الغذائية والبترولية إلى حوالي 200% خلال سنة 94-95 وفي نهاية 97 تم إلغاء كل الدعم على المتوجات الغذائية والبترولية لتتماشى مع الأسعار العالمية .

1 - بورحلي يوسف، بن يطو عبد الهادي، اثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على البطالة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2015-2016، ص 74.

5- ميزان المدفوعات: هو المرأة التي تعكس الوضعية الاقتصادية للبلاد اتجاه العالم الخارجي ولقد كانت وضعية الجزائر تتميز بنوع من التوازن إلى غاية 1986 حيث أدى تراجع أسعار المحروقات التي تمثل قيمتها 96% من إجمالي الصادرات واقتراب أجال تسديد الديون الخارجية إلى ظهور أزمة خانقة احدث عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات فأصبح البحث عن إعادة التوازن الخارجي من بين أولويات الرئيسية في برنامج التثبيت الاقتصادي .

6- الخوصصة وإصلاح القطاع العام: أن بداية إصلاح القطاع العام خلال الأزمة كان بإصدار القانون رقم 88-01 الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية استقلالية قانونية ومالية ووفر لها قد كبير من الحرية لهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرار وقد شمل: – إلغاء الوصاية الوزارية.

- تطبيق القواعد التجارية في أعمالها في التسيير.
- حرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها.

إمكانية الاستثمار دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط[1].

المطلب الثالث: تقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية

لقد شرعت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية هي ما أقره منذ أكثر منذ عشرة سنوات ومن أجل القيام بتحولات جذرية في الدائرة الاقتصادية والمحيط المؤسساتي حيث أن هذه الإصلاحات هي ما أقره مشروع التقدير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالرغم من تحسين أسعار المحروقات سنة 2000 والذي صاحبها المجلس انخفاض في خدمة المديونية إلى 9.8% والذي أدى إلى استفادة من ظرف مالي مناسب فإن المجلس لدى بأن نسبة النمو خلال السنوات الخمسة الأخيرة والمقدرة ب3% تبقى غير كافية للاستجابة إلى الحاجات الملحة للسكان لا سيما في ميدان التشغيل،

وبالنسبة للإصلاحات فبالرغم من الاختيارات الواجب اعتمادها وقد تم تحديدها بوضوح فأن وسائل التحقيق المجسدة في المؤسسات المكلفة بتنفيذها (الإدارة، البنوك، العدل، الجباية) تبين أنها غير متكيفة من

1 – بورحلي يوسف، بن يطو عبد الهادي، اثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على البطالة، مرجع سابق ذكره، ص 75-77.

حيث طبيعتها ومن حيث ذاتها، وفيما يخص التجارة الخارجية فغنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من أجل تنويع الصادرات فإن السعر البترولي يبقى المحدد المسيطر على رصيد المدفوعات، حيث بلغت نسبة الصادرات 97.09% من الحجم الإجمالي لها خلال السداسي الثاني من 2001 وتبقى سياسة الاعتماد على إيرادات المحروقات من أكبر السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حيث لا يزال مصير التوازنات الكلية مرتبط بأسعار البترول.

ويبقى الوضع الاجتماعي المزري مؤشرات كافيا للحكم على مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية هذا رغم الانخفاض في معدلات التضخم[1].

1- بورحلي يوسف، بن يطو عبد الهادي، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على البطالة، مرجع سابق ذكره، ص 80-81.

خلاصة الفصل:

لقد سعت الجزائر للخروج من التدهور الاقتصادي الذي شهده النظام الاشتراكي والدخول في نظام اقتصاد السوق، وذلك بقيامها بعدة إصلاحات مست مختلف قطاعاتها الاقتصادية، لتكون ملائمة أكثر لطبيعة المرحلة التي يمر بها اقتصادها الوطني.

وكانت دراستنا لطبيعة الاقتصاد الجزائري وتطوراته ومختلف الأزمات التي مربها، وهذا في ظل التغيرات الحادثة السوق النفطية التي لأتعرف ثباتا لقيمها، من خلال التركيز على الإصلاحات الأساسية له .

وخلال الثمانينات عملت الجزائر على إصدار القانون المتعلق بتنظيم البنوك والقرض الصادر في 1986 بالإضافة إلى القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات المالية الصادرة في 1988.

ثم صدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990 الذي وضع آليات جديدة للتنظيم المصرفي والغرض منه تدعيم القطاع الإنتاجي الذي كان يعاني من عجز في التمويل ومن نقص القروض.

كما يمكننا القول أيضا أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ربعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات. وهذا هو المشكل الذي وقت فيه الجزائر وهو عدم تنويع النشاطات الاقتصادية، حيث أن هذا الاتكال على قطاع المحروقات كلف الجزائر فاتورة تدفع ثمنها سنين.

و أخيرا إن البحث في هذا الموضوع واسع وثري حيث يعتبر مجال الدراسة في هذا الميدان مفتوحا وقابلا للإثراء والتعديل نظرا لما تشهده الجزائر من تغيرات مختلفة.

الفصل الثالث

بدائل أخرى للنمو في الجزائر

تمهيد

يتقدم البلد بتطور اقتصاده، ويتطور الاقتصاد بتنوع نشاطاته، وتتنوع النشطات بتنويع البدائل الاقتصادية التي تبني لنا اقتصادا متطورا متصديا لكافة الطوارئ التي تحدث في مجاله، فالبدائل وانطلاقا من الزراعة التي تعتبر الركيزة الأساسية أو العمود الذي يبنى عليه أي اقتصاد حيث نعلم أن أي اقتصاد في بدايته الأولى تتم انطلاقته من النشاط الزراعي لان هذا النشاط غني بتنويع ثرواته، كما يعرف هذا النشاط تنوعا لصادراته، وانطلاقا من الزراعة توجها نحو الصناعة التي تعتبر هي الأخرى عنصر من بدائل النمو الاقتصادي التي تتميز بالصناعة الخفيفة والثقيلة على حد سواء حيث تتميز بصناعة الوسائل الخاصة بكافة النشاطات والآلات والماكنات الحديثة المتطورة في قطاع الخدمات يمكن الاعتماد على السياحة التي ترفع من مستوى البلد وتزيد من قيمة ناتجة المحلي وتجعل من البلد قبلة للسياح والزوار، ولا ننسى الخدمات والتكنولوجيا وبدائل أخرى لان الاقتصاد سلاح ذو عدة حدود يجب أن يبنى على عدة نشاطات كي لا يتأثر بمختلف التقلبات الحاصلة في مختلف المجالات.

قمنا في هذا الفصل بالتعرف على عدة بدائل حيث تطرقنا إلى التعرف على الزراعة وخصائصها وأهميتها وإلى السياحة والصناعة والخدمات.

وأخيرا تطرقنا إلى المعرفة والاقتصاد المعرفي .

المبحث الأول: الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري:

يمثل القطاع الزراعي مجالا مهما للبحث والدراسة وذلك لما يحويه هذا القطاع من خصائص تنعكس بشكل كبير على الاقتصاد، ولعل أفضل مجالات البحث والدراسة تعطي صورة واضحة عن مدى نجاح القطاع الزراعي أو عدمه في أي دولة هي المجالات المتعلقة بدراسة الجوانب الاقتصادية لهذا القطاع والتي يمثلها أحد فروع علم الاقتصاد ألا وهو الاقتصاد الزراعي.

المطلب الأول:مفهوم الزراعة

الاقتصاد الزراعي

هو أحد العلوم الاجتماعية والتطبيقية والذي يهتم بكيفية تسخير المعرفة الفنية واستغلال الموارد الإنتاجية النادرة لتوفير الغذاء والملبس لأفراد المجتمع[1]

تعد الزراعة من المهن التي أمتهنها الإنسان منذ بداية الخليقة حيث كادت أن تكون المهنة الوحيدة التي زاولها الإنسان واستمرت واسعة الانتشار إلى يومنا هذا وهي تعد من أوسع المهن وتقدم أوسع الفعاليات الاقتصادية في العالم لضمان استمرار الحياة وفضلا عن كونها المصدر الرئيسي لإشباع حاجات الإنسان من الغذاء والسكن واللباس فإنها كذلك تعد من المصادر المهمة في إمداد الصناعة بالمواد الأولية وإذا تمت مقارنة هذه المهنة بالمهن الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات من حيث نسبة الانجاز للعاملين بهذه المهنة لوجد أن أعلى نسبة من هؤلاء العاملين تكاد تنحصر في مهنة الزراعة ولكن تتفاوت هذه النسب بين الدول الأكثر تقدما وغيرها من الدول النامية حيث كلما تقدمت الدول في ميادين الصناعة انخفضت نسبة هؤلاء العاملين في قطاع الزراعة والعكس هو الصحيح ففي الوليات المتحدة الأمريكية وأوروبا واستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة تجد أن عدد العمال بقطاع الزراعة مقارنة إلى تعداد سكانهم تتراوح بنسبة مابين 3الى 20% بينما تزداد هذه النسبة في الكثير من البلدان الأسيوية والإفريقية وخاصة الدول الأقل نموا حيث تصل من 40 -75% وهذا ينعكس على زيادة المداخيل في الأولى وانخفاضها في الثانية مما يعكس ذلك على الدخل الوطني لتلك البلدان وذلك لما تتسم به الزراعة من خاصية انخفاض

1- عنبر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 1984، ط1، ص277.

متوسط الدخل الفردي الذي ينعكس على اتسام الناتج الزراعي بالاستخدام غير تأكد للموارد الاقتصادية الزراعية.

إن مهنة الزراعة تختلف تماما عن المهن الرئيسية الأخرى كالصناعة والتجارة أو الخدمات بحيث تعطي طابع هذه المهنة على المشتغلين بها فنجد منها مما ينعكس على طبيعة حياتهم الاجتماعية وسلوكهم وسبل عيشهم فتراهم يتطبعون بطابع الريف والقرية وكذلك تتأطر عاداتهم وتقاليدهم وميولهم بطابع خاص وهو الطابع القروي.والخاصية الأخرى التي تتميز بها من غيرها أنها تعمل على توفير حجم مناسب من العمالة للمهن الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات وذلك كلما توفرت السبل المتطورة أمام هذه المهنة

المطلب الثاني: أهمية وخصائص القطاع الزراعي.

أ-الأهمية: إن للقطاع الزراعي أهمية بالغة وتتمثل في مايلي:

1-توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.

2-توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى: يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم ذلك لسببين هما: إما سبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن يتأثر على إجمالي الناتج الزراعي.

3-توفير الموارد المالية: يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي أو الحيواني أو ملحقاتها.

4-توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل.

5-استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة: يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي ليستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة[1].

الخصائص: تختلف الزراعة عن غيرها من الحرف الانتاجية بأنها تتصف بسمات وخصائص تميزها عن الحرف الأخرى، وقد تشترك هذه المهن في سمات معينة إلا أنها تكاد أن تكون هي الحرفة الوحيدة التي تنفرد بمجموعة من الخصائص التي لا يمكن لآية حرف أن تتم بها وينبغي لنا التعرف على تلك الخصائص من خلال شرح أهم هذه الخصائص.

1-الزراعة شديدة التنافس: لا يمكن تحقيق سوق المنافسة الكاملة غلا إذا توافرت في ضمن شروط هذه السوق شروط معينة وتتوافر بصفة رئيسية في صناعة الزراعة ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

-كثرة العدد وصغر الحجم.

-تجانس السلع المنتجة.

-قدرة عناصر الإنتاج على الحركة أو الانتقال.

-المعرفة الكاملة.

2-ارتفاع نسبة رأس المال الثابت: يتمثل رأس المال المستثمر في الإنتاج الزراعي بشكل عام في قيمة الأرض الزراعية وما عليها من منشئات ثابتة فضلا عن قيمة الأصول الرأسمالية الأخرى كالآلات الزراعية ثم الأصول الرأسمالية المتداولة واللازمة للإنفاق على الخدمات الزراعية.

1 – عنبر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص277-280-281.

3-انخفاض مرونة العرض السعرية للمنتجات الزراعية: يقصد بالمرونة السعرية للعرض مدى استجابة الكمية المعروضة من السلع مع التغيير في أسعارها، وتتصف المنتجات الزراعية بصفة عامة بانخفاض مرونة عرضها السعرية[1] .

المطلب الثالث: الإصلاحات الزراعية:

منذ التحول إلى اقتصاد السوق عرفت الجزائر منذ الاستقلال الوطني حتى سنة 2007، العديد من الإصلاحات والتغييرات مست بصفة خاصة هياكل التنظيم واستخدام عناصر الإنتاج الزراعي، ويتمثل هذا الإصلاح أساسا في تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وإنعكساتها على محيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت متطلبات المجتمع تتميز بصفة خاصة بالديناميكية والتطور، فعلى هذا الأساس فإن إعادة تنظيم الزراعة نجدها بعد مرحلة معينة تصدر طبيعة الأحداث الملحة والتي تتطلب ضرورة الإجابة عن مختلف قضايا التنمية الزراعية.

4- قانون منح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح: إن استصلاح الأراضي الزراعية طبقا لقانون رقم 83-18الصادرفي13-8-1993المتضمن منح الملكية العقارية، جاء هذا القانون ليحرز تقدما بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الإمكانيات والوسائل الخاصة بإنجاز العمليات المختلفة التي تتطلبها خدمات التهيئة والاستصلاح والتي تحتاج أيضا إلى مجهودات معتبرة وتسهيلات مادية ومالية خاصة في المناطق النائية والصحراوية[2].

1 – حسن الموسى، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص27-35

2 – عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص النظام السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر العليا3، 2010-2011، ص64-67.

المبحث الثاني: السياحة كبديل إستراتيجي للاقتصاد الجزائري:

أصبحت العديد من دول العالم تتجه إلى الاهتمام بالسياحة كصناعة، نظرا لأهميتها من ناحية اقتصادية واجتماعية وثقافية ومد جسور التعاون بين البلدان لذلك زادت هذه الدول بالاهتمام بهذا القطاع الهام من نواحي التطوير والتنمية من بنية تحتية وفوقية وتوفير المستلزمات التي يحتاجها، وشرعت العديد من الدول القوانين والأنظمة التي ساهمت في استقطاب الاستثمار في هذا القطاع وجذب العديد من المستثمرين من مختلف أنحاء العالم وتقدم التسهيلات لهم وتحفيزهم للمساهمة في بناء المشاريع السياحية المختلفة. وتشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية بأن السياحة ركيزة أساسية في اقتصاديات الكثير من دول العالم وتعتمد عليها في مواردها الاقتصادية وذلك لأهميتها في جلب العملات الصعبة وتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة، حيث يعتمد تعريف كل نوع من أنواع السياحة على الغرض الذي تقوم من أجله، حيث سنحاول حصر أهم المفاهيم التي أعطيت للسياحة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية السياحة

مدخل مفاهيمي للسياحة: ركزت التعريفات المبكرة للسياحة على البعد المكاني فقد كان ينظر للشخص الذي ينتقل من موقع مسكنه إلى مسافة محددة على أنه سائح، فالسياحة كمفهوم ارتبطت بالمسافة التي يقطعها المسافر من مكان إلى أخر، كما أن الشركات السياحية على بساطتها في المراحل المبكرة من نشوء السياحة كانت تعتبر السياحة مجرد حركة تنقل أشخاص يرغبون بأداء مهام معينة، أي أن المسافة التي يقطعها المسافر كانت من المعايير المهمة التي تحدد كون النشاط السياحي مكثفا أو ضئيلا.

ويصبح تعريف السائح لأغراض إحصائية أكثر تعقيدا عندما نأخذ السفر الدولي بنظر الاعتبار. فالسائح المحلي أو المسافر المحلي هو شخص يغادر مسكنه متوجها لجهة قصد محلية شريطة أن يمكن في إيواء يدفع ثمنه. لكن تعريف عصبة الأمم المتحدة في عام 1937 يعتبر المسافر أجنبيا إذا مكث في بلد أكثر من 24 ساعة، وبخلاقة يعتبر هذا الشخص جوالا أو متنزها، ولهذه الاعتبارات المعقدة، فإن التعريفات المكانية لسائح أو للسياحة مازالت تلقى قبولا برغم الانتقادات الشديدة الموجهة إليها،

فالتعريفات المكانية تعطي شرعية اقتصادية وإحصائية لظاهرة السياحة شأنها في ذلك شأن الصناعات الأخرى.

يبدو أن التعريفات المكانية لوحدها لا تكفي لإعطاء السياحة مفهومها الشامل فهذه التعريفات تركز على جانب الطلب وتهمل جانب العرض وتأسيسا على ذلك، فهي تعريفات تحاول تسليط الضوء على مفهوم السائح وليس مفهوما للسياحة لذا يجب على السياحة أن تفهم على أنها صناعة فإن الضرورة تقتضي وضع تعريف شامل لها ومن هذه التعريفات ذلك الذي تقدم به "ماكونتوش"[1].

حيث ينص التعريف على أن السياحة هي عبارة عن مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنتجات الأعمال، والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب السياح والزائرين. إن هذا التعريف يقر بوجود أربعة عناصر مهمة للسياحة هي: السياح مؤسسات الضيافة، الحكومات التي تمارس نوعا من الرقابة على السياحة، والناس الذين يقطنون في المناطق التي يزورها السياح .وفي المحاولة لاستعراض التعريفات المختلفة للسياحة، لخص كوك عام 1975 هذه التعريفات في الفئات التالية:

أ-التعريفات الزمنية(الفترة التي تستغرقها الرحلة بعيدا عن المسكن)

ج-وسيلة النقل

د-الغرض من الرحلة

هـ-عدد الأميال التي تقطعها الرحلة

و-تشكيلة من التعريفات أعلاه،

1 – عبد الحميد البنى الطائي، مدخل إلى السياحة والسفر والطيران، الطبعة الاولى، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص15-16.

السياحة هي عملية انتقال الإنسان من مكان إلى أخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق المتعة النفسية، أو هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق منه الحاجات المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو الروتيني والإحساس بجمال المناظر الطبيعية والشعور بالبهجة والمتعة في الاقامة[1].

وهناك عدة تعريفات منها:

1- الأكاديمية الدولية للسياحة: تعرف بأنها "إصلاح يطلق على الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح.

2-المجلس الفرنسي الأعلى للسياحة: تمثل جميع الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية الناتجة عن التنقل خارج مكان الإقامة ليلة واحدة على الأقل، وذلك بغرض الترويح عن النفس.

4-أما الباحث الانجليزي" نور فال ": فقد سلط السياحة على الأجانب فقد رأى أن السائح هو الشخص الذي يدخل بلدا أجنبيا لأي غرض عدا اتخاذ من هذا البلد محل إقامته دائمة أو اتخاذ من هذا البلد مكان عمل منتظم والذي ينفق في هذا البلد الذي يقيم فيه مالا كسبه في مكان أخر.

و عليه نجد أن تعريف السياحة قد أوضح نقطتين أساسيتين هما:

أ-المقصود بالسياحة هو انتقال شخص من بلده إلى بلد أخر طلبا لأمر يعنيه.

ب-أن السياحة تفيد الانتقال المؤقت الذي يتم على سبيل الهجرة[2]

أهميتها:

لا جدال في أن للسياحة أهمية كبيرة لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية بل تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير ويقول "بيرس" 1995 " صحيح أن المدرسة السياحية الاقتصادية تؤكد على المنافع التي تأتي بها السياحة للاقتصاديات الخاصة بالدول السياحية، وهي منافع كبيرة ساهمت في رقي وازدهار الكثير من دول العالم السياحية، إلا أن هناك جوانب ثقافية وحضارية وسياسية ودينية تساهم السياحة في تعزيزها

1 - زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص15-17.

2 - فؤاد غضبان، السياحة البيئية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص33-35.

وترسيخها في عالم أصبح بحق قرية صغيرة، ولا ننسى الجوانب البيئية للسياحة، حيث انه برغم الاتهامات الموجهة للسياحة كأداة تخريب للبيئة، إلا أن من الإنصاف القول أنه لولا السياحة في البلدان النامية خصوصا لما كان من الممكن بناء المنتجعات السياحية الراقية هناك، وحماية الغابات والبحيرات ومناطق الجذب الطبيعية، والسياحة ساعدت دول العالم النامي في التقريب من حضارات الشعوب الأخرى والانتفاع من خيرات الدول المتقدمة في بناء الفنادق والجسور والمنتجعات السياحية وشق الطرق والأنهار وتحويل مساراتها بشكل يخدم الطبيعة التي كانت مهملة في معظمها.

-كما تعتبر السياحة كصناعة راقية تحترم نفسها، وتصنع من المدخلات الراقية مما يؤدي إلى مخرجات راقية فا لمدخلات هي البنى التحتية والبيئية والمادية التي تعتز بها الصناعة وتسعى لتطويرها والحفاظ عليها، والناس القائمون على تقييم الخدمة من حيث الكفاءة والجدارة والاحترام للناس وللغير.

والمدخلات هي أخلاقيات مهنة السياحة التي تلتزم بها هذه الصناعة وتتفاخر بها، أما المخرجات، فهم المسافرون والسياح الراضون عن الخدمات والموردون للمؤسسة الضيافة التي تستطيع أن تلبي طلباتهم ورغباتهم، وتحقق لهم إنجازات تفوق توقعاتهم والشكل 1-2 يوضح هذا النظام[1].

الشكل (3-2): السياحة كنظام

1 - حميد عبد النبي الطائي، مدخل إلى السياحة والسفر والطيران، مرجع سابق ذكره، ص26-27.

المدخلات imputs	العماليات processes processes	المخرجات outuputs
1-البنى التحتية 2-البنية المادية 3-العاملون على تقديم الخدمات 4-أخلاقيات مهنة السياحة 5-القوانين والأنظمة والتشريعات	1-التخطيط 2-التنظيم 3-تنفيذ 4-الرقابة	خدمات سياحية راقية تلبي حاجيات ورغبات وتوقعات السياح والمجتمع برمته والمتمثلة بالرضا والولاء
التغذية العكسية	**Feed bock**	

المصدر: حميد عبد النبي الطائي، مدخل إلى السياحة والسفر والطيران، مرجع سابق ذكره، ص28.

1- زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلد وتحدث هذه الزيادة من خلال الاستفادة من الخدمات التالية:

- الإقامة
- الطعام
- الشراب
- البضائع
- هدايا
- وقود
- مشروبات

2-تساهم السياحة في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي وتعود الأهمية الاقتصادية لصناعة السياحة أي ما تجذبه إلى البلد من عملة صعبة ورؤوس أموال.

3-تساعد السياحة في تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة .

4-تزداد أهمية السياحة في الدول النامية التي تحقق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة.

5-تشمل السياحة جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها فهي تتأثر وتأثر على نشاط الإنتاج[1].

المطلب الثاني:واقع وأفاق السياحة في الجزائر

نظرا لما تملكه الجزائر من رخاء وتنوع الإرث السياحي هذا ماخلق لها موقفا مهما وطموحا كبيرا لدى الطبقة السياحية كي تحصل من السياحة موردا هاما ومساهما في آليات التنمية حيث تجعلها تخرج من عزلها لتصبح طابعا سياحيا هاما. فالجزائر تتوفر على طاقات سياحية لانظر لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تزخر بطاقات سياحية في الساحل وفي الجنوب الكبير الذي يبهر الزوار بجماله وتنوعه. مكان اغلب السواح. وبدأ الوضع يتغير منذ وضع إستراتيجية تنموية تهدف إلى بعث سياحة كبديل مولد لمناصب شغل والثروات بالنسبة للبلاد وخاصة في السنوات الأخيرة[2].

1-الإمكانيات التاريخية والحضارية: تعتبر الجزائر من الدول القليلة في العالم التي تمتلك رصيدا تاريخيا، وحضاريا وثقافيا متنوعا حيث انه مر على هذه الأرض الطيبة الكثير من الأجناس والحضارات التي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، وقامت فوق أرضها حضارات نذكر منها: الحضارة الفارسية، الإفريقية، الرومانية وبنيت دول بأكملها والتي بني خلالها مسجد أغادير بتلمسان وأسست خلالها مدينة، والدولة الغالبية والتي كانت تابعة للخلافة العباسية، والدولة الفاطمية والحمادية والدولة الموحدية، والدولة الزيانية، والولاية العثمانية وكل حضارة من الحضارات سابقة الذكر تركت معالمها وأثارها الحضارية التي لا تقدر بثمن

1 - زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، مرجع سايق ذكره، ص17.

2 - زيد منير، السياحة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، الراية للنشر والتوزيع، 2008، ص 247-248.

فوق أرض الجزائر مما جعل الجزائر تمتلك رصيدا حضاريا زادها جمالا وروعة حضارات ما قبل التاريخ، كموقع الطاسيلي والذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث الطبيعة الجيولوجية ويعود تاريخ هذا الموقع إلى أكثر من ستة ألاف سنة قبل الميلاد[1].

إن الصحراء الجزائرية غنية بالمواقع الأثرية إضافة لغناها بالثروة النباتية كإنتاج التمور، وفي مقدمتها دقلة نور التي تعتبر من أجود أنواع التمور في العالم والثروة الحيوانية التي تألقت مع الطبيعة القاسية مثل الجمال، الماعز، الفهد، النسر المكي، الثعلب، والغزال والنعام والطائر الحبار وغيرهم.وما زاد جمال الصحراء العادات والتقاليد التي تتجسد في التظاهرات الثقافية العديدة التي تحتضنها منطقة الصحراء، في إطار ما يعرف بالمواسم مثل موسم الربيع وموسم "تاغيت" وأسبوع "تيمي مون"وبني عباس"وموفل في منطقة بشار السهبية، وفي جانيت تافسيت، هذا إضافة إلى الصناعات التقليدية التي تتميز بها كل منطقة عن أخرى.

وإذا انتقلنا إلى الشمال نجد في العاصمة الجزائرية طابع معماري فسيفسائي ممزوج بتصاميم إسلامية قديمة وأوروبية حديثة، ونجد القصبة المعروفة بشوارعها الضيقة ومساجدها العتيقة وقلعتها التي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر ميلادي وهي تمثل أحد أجمل النصب والمعالم الهندسية في المنطقة المتوسطة.

إن الحديث عن الإمكانيات التاريخية والحضارية للجزائر لا ينتهي وهذا نظرا لكثرة هذه الإمكانيات ولكبر هذا الوطن القارة وكل نقطة في الجزائر تتميز عن غيرها وتجعلها مميزة عن الأخرى في كل النواحي، فالزائر للجزائر حتما سينبهر بهذا التنوع التاريخي والحضاري والثقافي الراسخ في عمق كيان الجزائر، فالمتنقل إلى الشرف سيجد مدينة سطيف أو مدينة عين الفوارة، والتي تحتوي على موقع جميلة الأثرية الرائع وغيره من المعالم التاريخية والحضرية ويجد مدينة باتنة التي فيها مدينة تيمقاد الأثرية الرومانية.

والمتنقل للوسط الجزائري سيمر بمدينة تيبازة وقلعة شرشال الباهية، والمتنقل للغرب أيضا ستبهره تلمسان جوهرة الغرب العربي والتي تحتوي على مساجد قديمة ومشهورة مثل مسجد سيدي بلحسن

1 – عمراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة ماستر، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، سنة 2015-2016، ص66.

ومسجد بومدين والجامع الكبير ويحيط بمدينة تلمسان صور بجميع الاتجاهات، ويوجد بها 5 أبواب يعود تاريخها إلى العصر الروماني[1].

إن ماسبق ذكره يعد نقطة في مما تملكه الجزائر من رصيد جعلها مهدا للحضارة الإنسانية فالمعالم والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر. تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، وبهذا فالجزائر كفيلة لتلبية الطالبات الأكثر ..

2-الإمكانيات المادية: تبقى الإمكانيات المادية التي يتجاوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة للغاية ولا ترقى للمستوى المطلوب خاصة ما إذا قورنت بما يملكه جيراننا التونسيون والمغاربة وهذا ما يجعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات للسياح جد مخفضة، وهي تقل على المتوسط العالي المقدر ب 12.5% أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السواح وعلى مدار العام أكثر من عدد سكانها ومنه توفير كامل الخدمات لهم من إقامة ونقل وغيرها، فمثلا في فرنسا وصلنا إلى نسبة 126%وإسبانيا 129% والنمسا 244 % أما على مستوى الدول العربية، فقد تجاوزت هذه النسبة 100 في3 الدول خلال عام 2005 وهي البحرين 538.4 الإمارات العربية المتحدة 143 قطر 114.7 أما باقي الدول العربية فقد حققت مستويات مقبولة خاصة إذا ما قورنت بالنسبة العالمية،

إن انخفاض القدرة الاستيعابية للجزائر تؤدي بشكل أساسي إلى تردي أوضاع البنية التحتية من الفنادق والأماكن الترفيهية والى تدني مستوى الخدمات إلى مشاكل كل قطاع النقل، ومشاكل الأمية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينيات، وبقيت أثارها مستمرة إلى يومنا هذا بسبب النظرة السلبية التي بقي يحملها الأجانب على الأوضاع الأمنية للجزائر، وتبقى طاقات الإيواء ونوعية الوحدات الفندقية وجود خدماتها المقدمة أحد أهم المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس مدى تقدم القطاع في بلد معين،[2].

المطلب الثالث: قوى العرض والطلب السياحي وأثرهما في السوق السياحية

1- الطلب على الخدمات السياحية

1 - عمراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مرجع سابق ذكره ص67-68.

2 - عمراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مرجع سابق ذكره، ص 68-69.

أولا : تنويع الطلب السياحي:

إن السوق السياحية لا تمثل وحدة متجانسة واحدة بل هو فكرة مركبة تتكون من عدة أسواق جزئية أو فرعية تعرف باسم "**شرائح السوق**" وهي مجموعات من المستهلكين ذات خصائص سلوكية متماثلة.

وبالتالي فإن الطلب السياحي هو المد الخارج من السوق السياحي. مزيج من عدة عناصر متباينة بل وقد تكون متناقصة أحيانا وهذه العناصر هي الرغبات والحاجات ولأذواق والتوقعات، وتقسيم السوق إلى شرائح يخضع لمعايير معينة ومحددة.

ثانيا: خصائص الطلب السياحي

1-المرونة: مرونة الطلب السياحي تعني درجة الاستجابة للتغييرات في الظروف الاقتصادية السائدة في السوق. ونقطة البداية هي أن الطلب السياحي ينشأ وتتسع قاعدته في الأسواق (الدول والمناطق السياحية) التي تسود فيها ظروف اقتصادية مواتية بمعنى أن تكون الدخول العائلية والفردية مرتفعة في السوق.

2-الحساسية: وهي مدى استجابة الطلب للظروف الاجتماعية والسياحية والى المتغيرات في موضة السفر فالدول التي يسودها أو يسود المنطقة الداخلية فيها ثورات اجتماعية أو عدم استقرار اقتصادي يصعب إن تكون قبلة سياحية مهما تمتعت به من مغريات سياحية وخدمات وتسهيلات مهما اتصفت أسعار خدماتها بالرخص، فالمناخ السياحي والاقتصادي المستقر هو أساس من أسس زيادة الطلب السياحي.

3- التوسع: يتجه الطلب السياحي الدولي إلى التوسع لعدة أسباب:

1- التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ينعكس على تقدم وسائل النقل الجوي والبحري والبري

2- ثورة المعلومات الضخمة وتقدم وسائل الإعلام التي أدت إلى زيادة اهتمام السائحين بزيادة دول جديدة لم يكونوا يعرفوها من قبل .

3- التقدم الاقتصادي وزيادة الدخول في الدول الغنية المصدرة للسياحة.

4- زيادة حجم أوقات الفراغ بزيادة عطلة نهاية الأسبوع إلى يومين أو ثلاث أيام في بعض الأحيان.

5- الظروف المناخية والبيئية للدول المتقدمة المصدرة للسياحة ومعظمها من دول الشمال حيث البرد الشديد والمطر والشتاء الطويل والثلج يدعو إلى السفر إلى دول ومناطق أكثر دفئا في الجنوب.

4-الموسمية: يتم الطلب السياحي الدولي بخاصية موسمية والتي تؤثر على اتجاهاته وحجمه في فترات الذروة وفترات الركود وترجع الموسمية إلى المناخ والعوامل التنظيمية في الدول المصدرة للسائحين وتشمل هذه الأخيرة مواعيد العطلات المدرسة في الصين ومواعيد غلق المصانع في شهر أغسطس فضلا على أعباء الميلاد والربيع.

وبذلك يرتفع الطلب السياحي من الدول المصدرة للسائحين، لذلك يجب دراسة هذه التراكيب الموسمية للطلب السياحي في كل سوق سياحي حتى يمكن الدولة المستقبلة للسائحين أن تخطط تنميتها السياحية على أساس متوازن أو شبه متوازن خلال العام خاصة وأن هذه التراكيب الموسمية قد تختلف من سوق سياحي إلى أخر.

2- العرض السياحي

أولا: التعريف: يعرف العرض السياحي بشكل عام على أنه (مقدار الخدمات السياحية التي تعرضها المشاريع السياحية للبيع مقابل ثمن معين وفي في وقت معين) والتعريف الأكثر استخداما في هذا المجال هو أن الغرض السياحي هو (كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن المقصد السياحي لسياحها الحقيقيين أو المحتملين والخدمات والبضائع وكل شيء يحتمل أن يغري الناس لزيارة بلد معين.

ثانيا: خصائص الغرض السياحي:

1- يعتبر غرضا للخدمات بصفة أساسية، فالسائح يشري عادة مجموعة خدمات شكل ما يعرف بالمنتج السياحي. وهذه الخدمات هي: خدمات النقل، خدمات الإيواء، خدمات الطعام والشراب، خدمات اللهو والتسلية.

- الغرض السياحي غير قابل للتخزين فطالما أنه عرض خدمي فلا يمكن تخزين الخدمات.
- الغرض السياحي غير قابل للنقل يكون المستهلك ثابتا والسلعة هي التي تتحرك.
- يخضع العرض السياحي للمنافسة حيث لم تصبح السياحة بعد حاجة إنسانية ضرورية وبذلك فو ينافس مع سائر السلع والخدمات.

يمتاز الطلب السياحي بمرونة عالية، وان العرض السياحي يمتاز بالجمود وانخفاض المرونة وهذا يعني آن سلوك المستهلك (السائح)يخالف تماما سلوك المنتج في النشاط السياحي. وهذا يعني تناقص المصالح والرغبات والتي ينتج عنها العديد من المشاكل أهمها اختلال التوازن في السوق السياحية, فالسوق السياحية تعاني من حالة عدم التوازن الدائم على مدار السنة وعلى مدار الأسبوع ,وحتى على المدى البعيد تبقى صفة الاختلال في التوازن هي السمة الطاغية على السوق السياحي[1].

1 - أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، الناشر دار الفكر الجامعي، الإسكندرية -مصر، 2007، ص171.

المبحث الثالث:بدائل أخرى للتنمية في الجزائر

قد يكون من الصائب التمييز بين الصناعة والتصنيع فقد عرف الاقتصاديون الصناعة بأنها مجموعة كيانات اقتصادية تكمل الإنتاج أو تقديم خدمات متماثلة إلا أن الصناعة الإنتاجية والتي تدرج استخدام الصناعة مرادفا لها فيقصد بها المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في النشاط التقني والإنتاجي الذي ينقسم إلى النشاط ألاستخراجي والتحويلي، لذلك فإن المقصود بالتصنيع هو الصناعات التحويلية، أما الصناعة في معناها لأشمل فتشمل الصناعات الاستخراجية التعدينية والصناعات التحويلية، والجدير بالذكر أن الصناعات الاستخراجية تلعب دورا كبيرا في تحقيق فوائض مالية لتمويل الصناعات التحويلية والبنية الأساسية اللازمة لها في حال ما توافرت ثروات إستخراجية رغم قابليتها للنضوب وحرمان الأجيال القادمة منها ما لم تستثمر فوائضها وعوائدها بمشروعات تساعد على التنمية المستدامة لضمان حقوق الأجيال المستقبلية من الثروة.

المطلب الأول: الصناعة والتصنيع

أهمية التحديث الصناعي:

تواجه الصناعة تحديا كبيرا لتوفير التمويل اللازم، ولاختيار التكنولوجيا والتحديث والتطوير القائم منها: انخفاض معدلات النمو الصناعي في الدول المتقدمة والمشاكل الهيكلية التي تعاني منها الصناعة في بلدان العالم النامي، جعل النظر إلى إعادة هيكلة وتحديث الصناعة أمرا ملحا وتحديا لا مناص منه من خلال التعاطي الكامل لعملية الكفاءة الإنتاجية والقدرة الإنتاجية للصناعة بشكل عام وقد تقتضي تلك العملية دون شك عمليات إغلاق ودمج وتصفية وإعادة التنظيم لبعض المشروعات الصناعية نحو التكامل الأمامي والخلفي لبعض الصناعات والقطاعات فيما بينها ونحسب أن أهم عناصر تحديث الصناعة هي:

– استغلال القدرة الإنتاجية للألأت من خلال التعديلات في التصاميم والصيانة المستثمرة والمحسنة.

– تحسين التكنولوجيا الإنتاج أو تغيير هيكل الإنتاج بإجراء التوسع إلى الحجم المناسب اقتصاديا سواء بالدمج أو الغلق.

– إعادة توزيع المصانع والعمال في المواقع المناسبة.

– إعادة رسم الخريطة الصناعية.

– تحديد الأدوار النسبية التي يمكن أن تلعبها الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع صناعات الحجم الكبير.

– إيجاد تبني تعريفات واضحة لمفهوم الصناعات الصغيرة لكل قطاع على حدة وإنشاء مراكز تطوير وأبحاث صناعية.

– إنشاء وتطوير مراكز التطوير والتأهيل المهني والتدريب[1].

أسباب اهتمام البلاد النامية بالتصنيع:

–السعي وراء زيادة الدخل الوطني: تنظر البلاد النامية إلى مستوى المعيشة المرتفع للبلاد الصناعية في الشرق والغرب على السواء وتتمنى أن تحقق ذلك لديها، إلا أن تحقيق ذلك يتوقف على حسن اختيار المشروعات الصناعية، وذلك لأن المشروع الفاشل لا يترتب عليه فقط ضياع جزء من رأس المال الوطني ولكن أيضا انخفاض معدل نمو الدخل الوطني، ويمكن القول أن هناك الكثير من البرامج والمشروعات غير الاقتصادية التي تؤدي إلى ضياع رأس المال وخفض معدل النمو الاقتصادي في بعض البلدان النامية.

–استقرار دخل البلد من العملات الأجنبية (وكذلك استقرار الدخل الوطني) وكذلك عن طريق توسيع قاعدة الإنتاج الوطني وتنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على تصدير قلة من المواد الأولية الزراعية والخدمات المعدنية.

–إن إنتاج السلع محليا بدلا من إستيرادها يساعد على توفير النقد الأجنبي ونحن نعلم مدى شكوى البلاد النامية من ندرة النقد الأجنبي وصعوبات الحصول عليه، إلا أنه يجب أن نراعي أن إنتاج بعض السلع المصنوعة محليا.

1 – محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية–مصر، 2007، ص23.

4- التخفيف من حدة البطالة بنوعيها السافر والمقنع: وذلك بشرط أن تكون المشروعات الجديدة جيدة وناجحة وبشرط كذلك أن تكون إنتاجية الأفراد الذين سوف يعملون فيها أعلى من إنتاجيتهم في قطاع الزراعة.

5-إيجاد سوق الخدمات المحلية: وذلك بالاستغلال الاقتصادي للخدمات المحلية من معادن وأخشاب وغيرها، وذلك بدلا من تعرض هذه الموارد كلها أو بعضها للضياع أو عدم الاستغلال[1].

المطلب الثاني: الخدمات

مفهوم وطبيعة الخدمات:

نتيجة الدور الفعال الذي تلعبه الخدمات في تسهيل حياة الأفراد وعمل منظمات الأعمال، أصبح هناك تواجد كبير نحو دراسة الخدمة وتحديد مفهومها وطبيعتها مما يشجع العديد من المتخصصين.

مفهوم الخدمة: يجد بأن الخدمة عبارة من الأنشطة او المنافع التي تعرض للبيع أو يرتبط تقديمها بالسلع المباعة بذلك فإنه حدد الخدمة بأنها:

– منافع يدركها المستفيد بعد الحصول على الخدمة (خدمات التأمين، خدمات صحية، خدمات النقل...) [2]

– يرتبط تقديمها بالسلع المباعة لأنها تقدم مع هذه السلع ويلعب تقدمها دورا أساسيا ومهما في تحقيق المنافع التي يرغب المستهلك الحصول عليها من خلال شراء السلعة (صيانة، ضمان، توفير، أدوات إضافية، نقل السلعة...).

كما توجد تعريفات عديدة لمفهوم الخدمة نستخلص منها بأن تحديد مفهوم الخدمة يجب أن يتضمن مايلي:

1 – محمود جاسم الصميدعي، ردينه عثمان يوسف، تسويق الخدمات، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2010،، ص22-23.

2 – محمود جاسم الصميدعي، د- ردينه عثمان يوسف، تسويق الخدمات، مرجع سابق ذكره، ص-27.

1- الجوانب المتعلقة بالزبون: وتشمل المؤثرات السلوكية لحاجة الدافع الأهداف، الخبرة والتجربة، مدى إدراك لجودة الخدمة، والمنافع التي يحصل عليها الزبون في فن الحاجة إلى الخدمة.

2- الجوانب المتعلقة بمفهوم الخدمة: خبرة، مهارة، قدرته على التقديم الجيد للخدمة وتحقيق الرضا.

3- المستلزمات المادية الداعمة من سلع ملموسة، الأبنية، التجهيزات لتقديم الخدمة على الوجه الصحيح.

طبيعة الخدمات: بالإمكان فهم طبيعة الخدمات من خلال العلاقة بينهما والسلع المادية بسبب الترابط والتزامن الوثيق فيما بينهما، ولاسيما في مراحل التسليم والتمييز.

إن تصنيف الخدمة لا يمكن أن بمعزل عن السلع المادية، إن عرض المنظمة عادة بعض الخدمات، يمكن أن يكون عنصر الخدمة ثانويا أو رئيسيا من العرض الكلي من أكثر الحالات يتراوح العرض بين سلع مادية بحتة إلى خدمة بحتة في جانب أخر[1].

خصائص وسمات الخدمات: يمكن حصر السمات التي يتميز بها تسويق الخدمات عن تسويق السلع الملموسة فيما يلي:

-خدمات أشياء غير ملموسة، بمعنى عدم إمكانية لمس الخدمة كما يحدث في حالة المنتج المادي الملموس، ومن ثم يصعب على العميل التعريف على جودة هذه الخدمة باستخدام حواسه المختلفة (اللمس والتذوق، والنظر والسمع والشم).

-التزام الكامل بين تقديم الخدمة واستخدامها، بمعنى عدم القدرة على الفصل بين وقت إنتاج الخدمة ووقت استهلاكها.

-صعوبة تنميط الخدمة، بمعنى عدم إمكانية تقديم خدمات متجانسة لكل العملاء، حيث يختلف أداء مقدم الخدمة من فرد إلى أخر، ومن وقت إلى أخر.

1 - إياد شوكت منصور، إدارة خدمة العملاء، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ط1، ص180.

–فنائية الخدمة، بمعنى تلاشي الخدمة بعد تقديمها، ومن ثم عدم إمكانية تخزينها للاستفادة من نتائجها مرة أخرى.

–الخدمة لا تحتاج إلى الاستخدام الكثيف لقنوات التوزيع المادية، كما هو الحال في السلع المادية، وهو ما يؤكد على أهمية الاتصال المباشر بين شركات الخدمات وعملائها[1].

المطلب الثالث: اقتصاد المعرفة

أولا: التعريف بالاقتصاد المعرفي:

هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأسمال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية[2].

خصائص الاقتصاد المعرفي:

–**الابتكار**: هو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية وإستيعبها وتكيفها مع الاحتياجات المحلية.

–**التعليم**: أساس للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، ويتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل.

–**البنية التحتية**: المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.

الاقتصاد المعرفي والنمو الاقتصادي: قام العديد من الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين التطورات الاقتصادية والتقنية الحديثة والنمو الاقتصادي، ولاسيما مدرسة الاقتصاديين النمساويين، أيضا باسم

1 – إياد شوكت منصور، إدارة خدمة العملاء، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ط1، ص180

2 – عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد المعرفي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2011، ص84.

مدرسة فينا "أو المدرسة النفسية التي ركزت على أن النظرية الاقتصادية الصحيحة هي التي تركز على اقتصاد هذه المدرسة "مايسس هايك" وساي.

وكذلك درست هذه العلاقة مدرسة شيكاغووهي المدرسة التي ظهرت في منتصف القرن العشرين والتي ركزت على اقتصاد السوق من دون التدخل في الحياة الاقتصادية، وقد اهتمت هذه المدرسة بمواضيع اقتصادية واسعة معتمدة في دراساتها على الجانب الإحصائي بشكل كبير، ومن ابرز اقتصادي هذه المدرسة "ميلتون فيردمان وجورش ستكلر1919-1991 [1].

أولا: ماهية المعرفة

إن المعرفة تعني الإدراك والفهم والتعلم، والمعرفة ترتبط بحالة، أو بواقع، أو بجانب، أو مشكلة معينة، واستناد إلى البيانات، والمعلومات المتوفرة عنها والمتصلة بها، ولذلك فإن المعرفة ذات علاقة مباشرة بكل من البيانات والمعلومات التي تتيح الوصول إلى المعرفة وكماليي:

1- البيانات: تمثل المادة الخام التي يتم التوصل إليها وجمعها استنادا إلى ما يحصل من أحداث ووقائع، والتي يتم تمثيلها بأرقام أو كلمات أو أشكال، أو صور، أو رموز بحيث تتاح إمكانية الاستفادة منها وكما يجب أن تتوفر فيها الدفعة والوضوح والاتساق في التمثيل عن تحقق ويتحقق فعلا من أحداث ووقائع.

2-المعلومات: وتتمثل بما يتم التوصل إليها من معطيات من خلال البيانات ومعالجتها يدويا أو حاسوبيا، أو لهما معنى بما يخدم الغرض المعين، أو المجال المعين الذي يرتبط به، وبذلك فإن المعلومات يتم استنباطها من البيانات وبالشكل الذي يوفر قدر أكبر من اليقين ويقلل عدم التأكد، وبما يساعد الفرد والمشروعات، حتى الحكومة على اتخاذ القرارات الصائبة والسليمة استنادا إلى المعلومات المتاحة التي يتم التوصل إليها من البيانات بعد معالجتها وتحليلها وبذلك فأن المعلومات تمثل المنى الذي تحمله الرموز والعلامات، والكلمات والأشكال والصور التي تتضمنها البيانات.

1 - محمد نائف محمود، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الاولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص34-48

3-المعرفة: هي الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات والتي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والمكتسبة والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات، الخاصة بحالة معينة أو ظاهرة معينة أو مجال معين، أو مشكلة معينة، وقد تتحقق المعرفة هذه من خلال الملاحظة المباشرة للأحداث والوقائع، وتوفر القدرة على فهم وإدراك طبيعة الأحداث والوقائع وهذا ما يرتبط بها، ومن ثم فإن المعرفة هي قدرة على الإدراك والفهم والتعلم والبحث الأساسي، والتطبيقي، والتنظيم الاقتصادي والإداري والذكاء والفطنة، والحدس، والتخصيص والتأمل، والخط، والصدقة، والتفكير المنطقي والمعرفة هذه يمكن إدراكها بالحواس حيث أن حاسة اللمس مثلا تتيح معرفة المواد الصلبة عن المواد السائلة.

أنواع المعرفة: يمكن أن تتضمن أنواعا وأشكالا عديدة منها:

1- المعرفة الضمنية غير ظاهرة: وهي المعرفة التي تكون متضمنة في أشخاص من تتوفر لديه هذه المعرفة، والتي تختزنها عقولهم، وما تحتويه هذه العقول من معارف وأفكار لا تنفصل عنهم، أي أنها مرتبطة ولصيقة بهم، ومن لا يتاح نشرها أو نقلها بمعزل عن أصحابها، ولصيقة بهم، وقد لا يتم التعرف عليها أو استخدامها إلا عندما تنشأ حاجة لذلك، وحتى أن المعرفة الضمنية هذه قد لا يمكن التعبير عنها في حالات معينة، حيث أن يعرف أكثر مما يعبر عنه بخصوص موضوع أو مجال معين.

2-المعرفة الظاهرة: والتي تتجسد بشكل مادي من خلال تجسيد المعرفة هذه على الورق بشكل كتاب أو تقرير، أو بحث أو دراسة، أو نشرة أو من خلال تخزينها في جهاز الحاسوب أو غيره من أجهزة التوثيق والتخزين، وبذلك فان المعرفة هذه قابلة للتخزين، والنشر والانتقال، والتوزيع وبالتالي يمكن الاستفادة منها وتطبيق ما تفرزه من حلول للمشكلات ومعالجات للحالات الواقعية .

3-المعرفة العلمية: أي معرفة فكرية أو نظرية، ويمكن أن تكون معرفة علمية ذات صلة مباشرة بالتطبيق، وقد تكون معرفة علمية وعملية في أن واحد، أي تجمع بين المعرفة في جانبها النظري والمعرفة في جانبها التطبيقي، أي العلمي.

أهمية المعرفة:

تبرز الأهمية الواضحة للمعرفة في الوقت الحاضر، وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ثورة المعرفة المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات ومنها:

1- الزيادة المستمرة والسريعة في استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها وإفرازاتها في كافة مجالات الأعمال، وفي الإنتاج السلعي وفي الخدمات، وفي كافة النشاطات الاقتصادية، والمجالات الأخرى كافة.

2- أن المعرفة العلمية والعملية تمثل الأساس المهم في تحقيق الابتكارات والاكتشافات والاختراعات التكنولوجية، استثمارات جديدة، ومن ثم زيادة القدرة الإنتاجية. -الزيادة في الاستثمارات ذات الصلة المباشرة في المعرفة والتي ينجم عنها تكوين رأس مال معرفي، تمثله الأصول غير المادية والملموسة، وما ينجم عنه من زيادة في انتاجات المعرفة والعلم[1]

1- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، العبدلي، 2007، ص 8الى 13.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لبدائل النمو الاقتصادي بينا أنه لبناء اقتصاد قوي وصلب لابد من التنوع في النشاطات الاقتصادية والتصدي لكامل العقبات التي تواجه أي اقتصاد، لان هذه البدائل إذا تضافرت مع بعضها البعض ستساهم في نجاح الاقتصاد، وهذا ما هو مطلوب من الجزائر إثر ما نعيشه الان والخروج من دائرة المحروقات، حيث أن بدائل النمو من زراعة وسياحة وصناعة واقتصاد معرفي كلها بدائل مكملة لبعضها البعض كالجسد الواحد إذا شكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، وهذا ما تعيشه الجزائر بتجاهلها القطاعات الأخرى واعتمادها على قطاع المحروقات الذي لا يعرف ثباتا في سوقه وتميزه بالتقلبات المفاجئة في أسعاره

فعلى الجزائر أن تعيد النظر في تطوير القطاعات الأخرى خارج نطاق المحروقات وذلك من أجل الخروج من دائرة التخلف الإقتصادي واستغلال الإمكانيات الموجودة في الجزائر سواء طبيعية أو مادية استغلالا أمثلا يمكنها من مواجهة كافة العقبات التي تواجهها.

خاتمة

خـاتـمــة

إذا كان النمو يمثل الهدف الأسمى الذي تسعى الدول إلى تحقيقه من أجل التقدم، فهو غير كاف للخروج من دائرة الركود الاقتصادي ما لم يقرن ببدائل حيث أن هذه الأخيرة تعرف بالتنوع الاقتصادي خارج نطاق المحروقات والتي تمثل الركيزة الأساسية لاقتصاد ناجح مواكب لكافة التغييرات لأن هذه البدائل ما إذا تم العمل عليها وفق خطط إستراتيجية محكمة وبوسائل تقنية حتما ستحقق لنا قفزة اقتصادية هائلة.

الجزائر كبلد نامي على غرار البلدان الأخرى فهي ترتكز على إمكانيات عامة وثروات باطنية ورأسمال بشري يؤهلها لأن تكون في أحسن المراتب في اقتصاد عالمي ناجح، ولكن للأسف لا تزال إلى يومنا هذا تعاني من جملة من الاختلالات الهيكلية تهلك استقرارها الاقتصادي حيث أن هذا الاختلال في الجانب الاقتصادي بصفة مباشرة تتبعه إختلالات غير مباشرة تهدد أمن واستقرار البلاد في عدة جوانب كالجانب الاجتماعي مثلا .

والسبب في ذلك راجع إلى تبعية الاقتصاد الجزائري منذ 1969 إلى يومنا هذا إلى قطاع المحروقات، فهذه الأحادية في التصدير أدخلت الجزائر في جملة من الأزمات منها أزمتي 1986-1988 والتي أدخلت الجزائر في دوامة.

وهذه هي الإشكالية محل الدراسة التي قمنا بالعمل عليها ألا وهي بدائل النمو الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار المحروقات،

فعلى الجزائر أن ترفع من وتيرة تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات والتي من شأنها أن تساهم في تغذية الاقتصاد الوطني والتخلي عن تبعية المدمرة للاقتصاد.

إختبار صحة الفرضيات:

1- تم قبول الفرضية الأولى: لان بدائل النمو إذا تضافرت مع بعضها البعض وفق خطط إستراتيجية قادرة على تحقيق قفزة اقتصادية.

2- الفرضية الثانية: لقد ثبتت صحة هذه الفرضية لان انطلاقة أي اقتصاد كانت من الزراعة باعتبارها البديل التنموي الأول الذي يحقق لنا الاكتفاء الذاتي وثانيا يوجهنا إلى التصدير.

3- الفرضية الثالثة: العمل على ترقية وتطوير الصادرات خارج نطاق المحروقات وذلك للتقليل من تبعية الاقتصاد ألريعي.

نتائج البحث:

من خلال قيامنا لهذه الدراسة، وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

أ- على الجزائر أن تحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

ب- ضرورة التنويع الاقتصادي خارج نطاق المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقويته نظرا للتغيرات المفاجئة في سوق المحروقات.

ج- الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة يجب أن ينتهج طرق وإستراتيجيات جديدة للتخلي عن التبعية لقطاع المحروقات.

الاقتراحات والتوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا إعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات كالتالي:

1- على الجزائر انتهاج سياسات مغايرة في تنويع الاقتصاد الوطني مثل الإستراتيجية السياحية لتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولذلك فإن الاقتصاد الوطني مرتبط بمدى قدرته على إنعاش خيارات بديلة للمحروقات وعصرنه القطاعات الاقتصادية.

2- يجب على الجزائر التنويع في الاقتصاد لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

3- تشجيع الاستثمار في مشاريع البنى التحتية بهدف إعدادها لتكون بمثابة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية الدولية، والاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل للمبادلات التجارية الدولية دول إفريقيا وجنوب شرق آسيا والأسواق الأوروبية، كما قد يساهم ذلك في تنمية القطاع السياحي خاصة وأن الجزائر لديها مؤهلات كبيرة بإمكانها مضاعفة النمو في هذا المجال. **أفاق**

خـاتـمــة

البحث: لقد عالج موضوعنا هذا إشكالية بدائل النمو الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار المحروقات، إن موضوعنا هذا يفتح المجال لمواضيع أخرى يمكنها أن تكون دراسة إشكالية لأبحاث أخرى مستقبلية مثل:

- دراسة لتشجيع الاستثمار كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري.
- دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لنمو الاقتصاد الجزائري.
- جلب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع اليد العاملة المحلية للاستفادة وكسب الخبرة.
- العمل على تطوير الطاقة الشمسية.

قائمة

المصادر والمراجع

• المصادر والمراجع:

1. أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، الناشر دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

2. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات نماذج إستراتيجيات) دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012، ط1.

3. إياد شوكت منصور، إدارة خدمة العملاء، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2008، ط1

4. حسن الموسى، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2013

5. زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008، ط1.

6. زيد منير، السياحة في الوطن العربي، عمان–الأردن، الراية للنشر والتوزيع، 2008، ط1.

7. صفاء عبد الجبار الموسوي، آخرون، التقدم التقني في صناعة السياحة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2015، ط1

8. ضياء مجيد الموسوي: أسس علم الاقتصاد(مذاهب، أنظمة، نظريات اقتصادية) ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون– الجزائر، ط2، ج1.

9. عبد الحميد البنى الطائي، مدخل إلى السياحة والسفر والطيران، الورق للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2003، ط1.

10. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد المعرفي، الدار الجامعية للنشر، مصر الإسكندرية، 2011.

11. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ط1.

12. عنبر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن –عمان، 1984، ط1.

13. عنبر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 1984، ط1.

14. فؤاد غضبان، السياحة البيئية المستدامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2015، ط1.

15. فارس رشيد ألبياتي، مفاهيم واتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار السواقي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن– عمان، 2015، ط1.

16. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-العبدلي- مقابل جوهرة القدس، 2007، ط1.

17. محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر- الإسكندرية، 2007.

18. محمد نائف محمود، الاقتصاد المعرفي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2011، ط1.

19. محمود جاسم الصميدعي، ردينه عثمان يوسف، تسويق الخدمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن-عمان، 2010، ط1.

20. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، 2007، ط1.

21. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.

22. والاس بيتر سون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت- نيويورك، 1967، الجزء الثاني.

• الأطروحات ومذكرات التخرج:

1. بن قاسمية عبد القادر، أثر الانفتاح الاقتصادي الجزائري، مذكرة تلماستر، كلية العلوم الاقتصادية والاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية – جامعة تيارت.

2. بناني فتحية، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة ماجستير، اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2008-2009.

3. بورحلي يوسف، بن يطو عبد الهادي، اثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على البطالة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2015-2016.

4. جاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011-2012.

5. زغبي نبيل، أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس.

6. عمراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة ماستر، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، سنة 2015-2016.

7. عيادي محمد، الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات دراسة قياسية للفترة 1980-2014، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة-تيارت، 2015-2016.

8. عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2007)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر العليا 3، 2010-2011.

9. كبداني سيد أحمد، أثرا لنمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2012- 2011.

10. مساني محمود، مبارك نجاة، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تيارت، 2015-2016.

• المجلات والجرائد والمقالات:

1. مداخلة، التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة قالمة-8 ماي 1945، 2007-2008.

• مواقع الانترنت:

1. جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات www.alakah.net